(٢)

المشهد العسكري الأمني

د. فادي نحّاس

مدخل

يهتم هذا التقرير بمعالجة أهم الاحداث والتحولات في المشهد الإستراتيجي والأمني لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال دراسة وتحليل السياسة والتخطيط الاستراتيجي لإسرائيل وتعاطيها مع الشأن الإقليمي. كان عام ٢٠٠٦ عاماً مهماً ومفصلياً في عدة قضايا، أبرزها، العدوان الإسرائيلي على لبنان، تداعيات الملف النووي الإيراني، ومستقبل العلاقات الإسرائيلية السورية. يتمحور هذا التقرير حول سياسة حكومة اولمرت الجديدة، وهي أولى الحكومات الإسرائيليّة التي يقود دفّتها مدنيّون لا يمتلكون الخبرة العسكرية.

يقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية؛ يشمل القسم الأول منه، عرض وتحليل الحرب على لبنان من حيث الأهداف العينية والمعلنة وتداعياتها سياسياً على المستوى الإقليمي. أما القسم الثاني، فيتابع الشأن العسكري لهذه الحرب من خلال، رصد وتحليل وتفصيل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية، الأداء العسكري وجوانب إخفاقاته البارزة، كما نقف على أبعاد الفشل العسكري وما آلت إليه الحرب من استخلاصات للحكومة الإسرائيلية.

أمّا القسم الثالث، فيتابع الملف النووي الإيراني وتداعياته من منظور إسرائيلي. لقد عالج هذا القسم تعاطي إسرائيل مع الملف النووي الإيراني من مجمل جوانبه السياسية والأمنية والعسكرية، مع محاولة لاستقراء إمكانية توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية لإيران في عام ٢٠٠٨.

أما القسم الرابع والأخير، فيتمحور حول إعطاء صورة لمستقبل العلاقة الإسرائيلية السورية، من خلال استعراض الرؤية الإسرائيلية لمستقبل هذه العلاقة في ظل حكومة اولمرت، وخاصة على أثر فشل الحرب على لبنان وفشل فرض عزلة قسرية على سورية من قبل المجتمع الدولي.

تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات برصد وتحليل الأحداث والمستجدات الرئيسية لعام ٢٠٠٦، التي تناولتها

وسائل الإعلام ومعاهد الدراسات الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق المقالات التي أصدرها مركز يافي للدراسات الإستراتيجية ومؤتمر هرتسليا السابع. هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث، ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، يشكّل مصدر معلومات مفيدا لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة.

لغاية السبعينيات من القرن الماضي، اقتصر مصطلح الأمن غالباً على الاهتمامات السياسية، وفي نهاية الثمانينيات كان له تداعيات عسكرية واضحة، من حيث الاهتمام بتمكين القدرة على الصمود أمام الاعتداء من الخارج، وضمان الوجود الحاضر والمستقبلي. كان مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية ونشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدرتها على الاستمرار بالوجود كوحدة سياسية حتى تكون قادرة على التأثير وتحقيق أهدافها الداخلية والعالمية. بمعنى آخر، الأمن القومي هو ذاك الجزء من سياسة الحكومة الذي يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وعالمية جيدة للحفاظ على المناعات الوطنية ضد خصوم قائمة أو ممكنة[1].

المفهوم الحديث لمصطلح الأمن القومي يتضمن خمسة جوانب أساسية: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية: الأمن العسكري يتعلق بمقدرة الدولة على القتال والدفاع ورؤية الدول لنوايا بعضها البعض. الأمن السياسي يتعلق بالثبات التنظيمي لمؤسسات الدولة، أجهزة الحكومة والأيديولوجيات التي تكسب وجودها الشرعية. الأمن الاقتصادي يتعلق بإمكانية الوصول إلى المصادر، المال والأسواق الضرورية للحفاظ على درجة رخاء ورفاهية معينة وعلى قوة الدولة. الأمن الاجتماعي يتعلق بالحفاظ على اللغة، الثقافة، الحضارة، الدين، الهوية الوطنية واللباس. الأمن البيئي يتعلق بالحفاظ على البيئة المحلية والكونية التي نعيش بها.

أما بالنسبة لمفهوم الأمن العسكري الإسرائيلي، فإنه باختصار، يقوم على الفرضية القائلة أن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم[2]. ويقوم هذا الأمن على عدة عناصر[3]، أهمها: الاعتماد على المقدرات الذاتية (self-reliance) التي وضعها بن غوريون وتنعكس في السعي الدائم والصريح لزيادة قوتها العسكرية؛ "حرب راقدة" أي حالة اللاحرب واللا سلام على افتراض أن الدول العربية مازالت تؤمن بخيار الحرب مع إسرائيل؛ استعمال مراقب للعنف؛ الردع (deterrence) وخنوع العدو (compliance)؛ منع حصول توازن قوى مع دول الشرق الأوسط وذلك مرتبط بمسألة الردع؛ حرب استباقية(preemptive strike) وحرب وقائية (preventive war).

ومن الجدير بالذكر، أنّ كبار الباحثين الإسرائيليين يؤكّدون على أنّ مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ لا يأخذ بعين الاعتبار مجمل النظريّات والنماذج التي طوّرها الباحثون، وأنّ الفكر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ لا يعكس نظريّة محدّدة تدعمها وتقف وراءها الجهات العسكرية والأمنيّة.

---

1 Buzan, Barry. People, states, and fear :an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991. pp 16-17.

٢ حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٥٧.

٣ هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ص ص ٦-٩.

الحرب على لبنان وتبعاتها لبنانياً، إسرائيلياً وإقليمياً

أهداف الحرب الإسرائيلية

البيان الرسمي للحكومة الإسرائيلية حول دوافع شن العدوان على لبنان، يتلخص "بأن القرار بالخروج إلى عملية عسكرية واسعة في لبنان هو رد على اختطاف الجنود بالقرب من (مستوطنة) "زرعيت" في الثاني عشر من تموز" . وفي ذات السياق، كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها حول مصداقية ومسؤولية بدء الحرب، " أن إسرائيل لم تختر هذه الحرب، ولكن منذ أن استدرجت إليها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي، وبقي الخيار الوحيد أمام الجيش الإسرائيلي هو الانتصار في الحرب على حزب الله "[٤].

بهذا، إن قرار الحرب اتخذته الحكومة الإسرائيلية. وأن القيادة السياسية كانت مخيّرة بين اتخاذ قرار الرد المحدود على العملية أو باتخاذ قرار بالهجوم الشامل، فكان الرد السريع على عملية خطف الجنود، ناجم عن حكومة جديدة ومحرجة لإثبات ذاتها بسرعة، وحاجة المدنيين اللذين يقفان على رأسها للظهور بمظهر لا يقل عسكرية عن الجنرالات، رغم أن القرار الذي اتخذ بالحرب الشاملة، كان يرتبط بخطط وسيناريوهات موضوعة منذ عدة سنوات لشن هذه الحرب، وأن ما حصل هو تقديم الموعد المتفق عليه مع الإدارة الأميركية.

أما بالنسبة لموقف حزب الله، فعلى الرغم من موقفه المعلن برغبته في خطف جنود إسرائيليين، إلا انه لم يتوقع توقيت الهجوم الإسرائيلي، والأكيد انه لم يفضله، لأنه في الصيف تكثر زيارات الأقارب والزوار من دول الخليج، والاهم من ذلك، أن إستراتيجية حزب الله مبنية على تفضيل الحرب الاستنزافية[٥].

منذ بداية الحرب، وضعت إسرائيل الأهداف المعلنة[٦] :

- إعادة الجنديين الإسرائيليين المخطوفين.
- تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرة حزب الله على امتصاص الضربة والرد عليها.
- إبعاد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل وتوجيه جيش لبناني للجنوب حسب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ .

أما بالنسبة للأسباب العينية – الإستراتيجية فهي :

- تزامن عملية الاختطاف في لبنان مع اختطاف الجندي الإسرائيلي في غزة، وضع المؤسسة الإسرائيلية أمام محنة حقيقية وهي تضعضع هيبة ردعها العسكري.
- إضعاف مكانة حزب الله في لبنان خاصة وفي العالم العربي عامة، جراء المس بقدرته العسكرية وبرموزه وصورته.
- لعل من أهم الأسباب التي ساهمت في دفع العدوان وتوقيته هو الانسجام والتطابق المطلق بين الأهداف الأميركية والإسرائيلية حيث شكل حزب الله رقماً صعباً أمام الأهداف السياسية الأميركية التي التقت مع الأهداف السياسية

---

٤ هارتس ، ٢٧/٦/٢٠٠٦

5 Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel . www. Asia Times.com .

٦ هارتس ، ٢٢/٦/٢٠٠٦

Ben Meir,Y.(2006). Israeli Government Policy and the War's Objectives. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.

الإسرائيلية. من الواضح أنّ الملف السوري اللبناني بكل حيثياته الإقليمية هو بيد الولايات المتحدة، وليس صدفة إصرار وزيرة الخارجية الأميركية في مؤتمر روما على استمرار الحرب وإعطاء مهلة زمنية لإسرائيل للاستمرار بالعدوان، بقناعة أنّ بإمكان الجيش الإسرائيلي سحق حزب الله مما يساهم في سحق أو تركيع سورية. ولن ننسى تصريح جون بولتمان حول استهجانه من استعمال مصطلح وقف إطلاق النار مع حزب الله في الأيام الأولى من الحرب. إنّ القرار الأميركي بشن الحرب على لبنان بالأداة الإسرائيلية، قد اتخذ بعد فشل القوة اللبنانية المقربة للغرب والقرار الرسمي العربي الموالي للولايات المتحدة في فرض ما تبقى من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ حول تجريد حزب الله من سلاحه.

بعض المصادر تشير إلى الاحتمال أنّ الولايات المتحدة الأميركية لم تدعم فقط حرب إسرائيل على حزب الله وإنما أرادتها أيضا لتكون نموذجا لما قد يصبح عليه الحال خلال الضربة المحتملة لإيران[٧].

كان من المفترض توقّع حرب تموز منذ أن تعثر تنفيذ القرار ١٥٥٩ بأهدافه الحقيقية الرامية إلى فصل لبنان عن سورية، وعزله عن منحى الممانعة والرفض، والسيطرة على الحكم فيه، وإنهاء المقاومة ونزع سلاحها، وتحويله إلى ساحة صراع وإلى منصة انطلاق لتعقب النظام السوري ومتابعة تنفيذ المشروع الأميركي، انطلاقا من السيطرة على لبنان واتخاذه منصة انطلاق لملاقاة المشروع الذي بوشر فيه انطلاقا من العراق. وقوامه أيضا التقاطع مع المصلحة الإسرائيلية، في تدمير حزب الله ونزع سلاحه وإنهاء وجوده كمقاومة، وضم لبنان نهائيا إلى دائرة المشيئة الأميركية.

مكانة ودور حزب الله على الصعيد اللبناني في ظل محاولة محاصرة الانتصار

منذ بداية حرب تموز ٢٠٠٦، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل وجهات عربية ولبنانية على تحميل حزب الله مسؤولية الحرب. فحمّله السياسيون اللبنانيون الموالون للسياسة الأميركية – الفرنسية أسر الجنديين الإسرائيليين في عملية ذات طبيعة محض عسكرية، مسؤولية اندلاع الحرب ومسؤولية تدمير لبنان وبنيته الاقتصادية والعمرانية. وبعد وقف الحرب، التي استحال على إسرائيل أن تحقق النصر فيها، تدفقت شلالات الكلام بالاتهامات بل الادانات للمقاومة ومطالبتها بتسليم سلاحها فوراً إلى الحكومة، تمهيداً لبسط سلطة الدولة على كل لبنان.

مما لا شك به، أن انتصار المقاومة وصمودها، عزز من مكانتها وأبعد من إمكانية نزع سلاحها. لا ينزع حزب الله ومؤيدوه قوة لا تضاهيها قوة أي جيش نظامي، لا يحطم اللبنانيون قوة شكلت لهم درعاً واقية.

تشير تقارير إسرائيلية، أن حزب الله أوشك على استعادة نصف مخزون الصواريخ قصيرة المدى والأسلحة الخفيفة التي كانت لدية في بداية العدوان على لبنان، وأنه يوجد لدى حزب الله بعد الحرب أكثر من ٢٠ ألف صاروخ قصير المدى، وهناك تقارير أميركية تؤكد أن حزب الله لم يفقد من مقدراته ومخزونه العسكري سوى ٧-١٠ بالمائة[٨]. وأيضاً، ورد في تقرير دان شومرون، أن تهديد الصواريخ على إسرائيل لا يزال قائماً مثلما كان عليه الوضع قبل الحرب[٩]. أما ما يتصل بالقوة البشرية، بحسب تقرير أعدته مجلة "تايم" الأميركية، فتم تجنيد المئات من العناصر المتحمسين إلى

---

٧ غوردون توماس. الموساد، التحديات الجديدة. باريس، ٢٠٠٧.

8 Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel . www. Asia Times.com .

٩ يديعوت أحرونوت، ١٦/١/٢٠٠٧

صفوف حزب الله، وبعضهم يتلقى التدريبات العسكرية في إيران[١٠].

على المستوى السياسي اللبناني، سرعان ما اتهم حزب الله بتوظيف ما صنعته المقاومة اللبنانية في حرب تموز، من أجل حسم المسألة السياسية اللبنانية وإعادة إدراج لبنان في المحور السوري-الإيراني. إلا أن حزب الله لديه الكثير مما يخسره من رصيده السياسي سواءً كان محلياً أم عربياً أم دوليا، خلافاً للساعين إلى توظيف انتصاره على إسرائيل في الجنوب، وبالنيابة عنه، لإحداث انقلاب في المعادلة السياسية. إضافة إلى ذلك، إن الحزب من خلال انتصاره في الجنوب، نجح في أن يرفع من رصيده الشعبي والرسمي في الدول العربية والإسلامية ولن يفرط بهذا الرصيد مراعاة لهذا الطرف أو ذاك.

بالمجمل، الحرب عززت قناعات قادة حزب الله، بأن إسرائيل وأميركا عاجزتان عن القضاء على حزب الله عسكرياً من جهة، ومدى موالاة وانصياع خصومهم في الداخل لهذه الدول. لهذا، من المتوقع أن حزب الله لن يفرط بانجازاته العسكرية وتداعياتها السياسية على الساحة اللبنانية والإقليمية.

قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١

جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (١٢/٨/٢٠٠٦) حول وقف القتال في لبنان والدعوة لصياغة اتفاقية شاملة بين إسرائيل ولبنان، تعبيرا صادقا عن الرغبة الحقيقية والوظيفة السياسية لتحقيق ما لم تنجزه الحرب بواسطة إسرائيل، أي تنفيذ القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠، ومحاولة تحقيق وصاية أميركية – فرنسية على لبنان تحت ستار الأمم المتحدة[١١].

إن القرار ١٧٠١ الذي حمل حزب الله مسؤولية البدء بالقتال وسقوط الضحايا وتدمير البنى التحتية، وأقر انتشار الجيش اللبناني ومعه اليونيفيل، بعد زيادة عددها وعدتها وتوسيع صلاحياتها، والنص صراحة على إقامة منطقة عازلة جنوب الليطاني، يحمل هدفين أساسيين: أولهما منع المقاومة ولبنان من جني نتائج الانتصار المحقق، وثانيهما جعل سلاح المقاومة غير ذي جدوى بحصره شمال الليطاني. وقد أصرت إسرائيل على إدخال بندين رئيسيين في قرار ١٧٠١، وهما: وقف تزويد السلاح وتجريد حزب الله من سلاحه على يد القوات الدولية[١٢]. إلا أن إسرائيل وكما هو الحال بتعاطيها مع القرارات الدولية الأخرى، ترى بضرورة التزام الأطراف الأخرى بالقرار، فهي تقر بتجاوزها للقرار ١٧٠١، وتعمل على وضع اتفاقات وبيانات خارج سياقه، ولا تمانع من تحويل قوات الأمم المتحدة إلى رديف لقواتها. من أبرز هذه التجاوزات مواصلة الطائرات الإسرائيلية التحرش بالبحرية الألمانية والخروقات الدائمة للمجال الجوي اللبناني[١٣].

سرعان ما تبددت طموحات إسرائيل لنزع سلاح المقاومة على يد القوات المتعددة الجنسية. الدول التي شاركت في هذه القوات اتصلت مع حزب الله، الذي أعلمها أنه سيتم التعاطي مع هذه القوات كقوات احتلال إن حاولت

---

١٠ معاريف، ٨/١٢/٢٠٠٦

11 Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

١٢ يديعوت أحرونوت، ٩/١٢/٢٠٠٦

١٣ هآرتس، ٣٠/١٠/٢٠٠٦.

التعرض للمقاومة[١٤] . إضافة إلى ذلك، إن تركيبة القوات لا تشير لهدف نزع السلاح في المرحلة الراهنة.

في المقابل فإنّ وجود قوات متعددة الجنسيات يصعب على إسرائيل القيام بعمليات برية داخل الحدود اللبنانية قد تؤدي إلى الاحتكاك مع هذه القوات، وكذلك، يعيق وجود "يونيفيل" كجيش نظامي يملك أجهزة دفاع جوي متطورة، فعالية الطيران الحربي الإسرائيلي فوق الأجواء اللبنانية[١٥] .

أما بالنسبة لحزب الله، تجمع التقارير المختلفة ما ورد في مجلة "تايم"، بناءً على تصريحات أمنية سعودية وتقارير دبلوماسيين أجانب في بيروت، وتأكيد عناصر في الجيش الإسرائيلي، أن شاحنات نقل الأسلحة من سورية إلى حزب الله تعمل بدون توقف، وتنقل كميات ضخمة من الأسلحة، وأن حزب الله راكم كميات كبيرة من مخزون الأسلحة، وباشر في ترميم إستراتيجيته الدفاعية.

في لبنان تاريخ معروف من عدم استمرار الاتفاقات وقابلية انهيارها السريع. وهذا الشيء ينطبق اليوم على الموافقة اللبنانية وخاصة حزب الله على قرار مجلس الأمن ١٧٠١، عدم استقرار النظام هناك هو الذي يقف وراء عدم استقرار الاتفاقات. ففي حال حدوث تعديل أو تغيير حكومي متوقع في لبنان، سرعان ما تتعزز المقاومة وتقل فاعلية قوات يونيفيل فيما يخص نزع سلاح حزب الله[١٦] .

الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية

العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية

يندرج النقاش الدائم حول دور ومكانة المؤسسة العسكرية في عملية اتخاذ القرارات السياسية، في سياق ماهية العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري. يتطرق الباحثون إلى نموذجين أساسيين لوصف هذه العلاقة: النموذج الأول وهو الوظيفي والنموذج الثاني هو المشاركة.

وفق النموذج الأول، المستوى السياسي يبلور ويعّرف الأهداف المرجوة ويعرضها بدوره على المستوى العسكري، الذي يضع تصوراً وخططاً مع تحديد الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف. هذا النموذج لا يكترث لدور العلاقات والاحتكاك بين الشخصيات الفعالة على المستويين السياسي والعسكري[١٧] . لم يشك معظم الباحثين، الذين بحثوا العلاقات السياسية-العسكرية في إسرائيل حتى نهاية القرن الماضي، بفعالية السيطرة السياسية على الجيش الإسرائيلي، وبخضوع الضباط لسلطة المستوى السياسي. وقد استخدموا لتوضيح الحالة الإسرائيلية آراء ومقولات، مثل، إن مقولة كلاوسفيتز الشهيرة بأن الحرب ما هي إلاّ استمرارية للسياسة بوسائل (طرق) مختلفة، التي رسّخت، حتى في النصف الأول للقرن التاسع عشر، استعلاء الدبلوماسية على القيادة العسكرية وانصياع المستوى العسكري للمستوى

---

١٤ قناة المنار، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦ مقابلة مع الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله.

15 Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

١٦ هآرتس، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧

١٧ إرز، ر. (٢٠٠٦). علاقة المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. جامعة تل أبيب: مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، ص ٩ .

السياسي[١٨] . من الجدير ذكره، أن هذا النوع من العلاقة موثق في الوضع الإسرائيلي بقانون أساسي للجيش والذي نُص عام ١٩٧٦ على أثر ملاحظات لجنة اغرانات التي قامت بالتحقيق بحرب ١٩٧٣ ، حيث أوصت بتوضيح مهام واستقلالية كل مؤسسة .

أما النموذج الآخر، فيشير إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة من منظار الشراكة والتبادل . هذا النموذج يعتبر الجيش شريكاً كاملاً للمستوى السياسي بعملية تصميم السياسة . ومن غير المفاجئ أن ممثلي هذا التوجه هم شخصيات من الجيش الاسرائيلي مثل بوغي يعلون، عامي ايلون وغيرهم[١٩] .

قد نتفق مع رفض يورام بيري في كتابه " جنرالات في مجلس الوزراء " ، الفرضية بأن موقف الجيش الإسرائيلي من السياسة ينسجم مع النموذج الوظيفي، موضحا أن الجيش ليس مجرد أداة في يد السلطات السياسية [٢٠] . لأن هناك فجوة كبيرة بين المنشود والواقع في العلاقات بين المؤسستين . يصعب على المستوى السياسي الإسرائيلي تعريف أهدافه الأمنية، وأما المستوى العسكري فيقوم بتعبئة الفراغات الناتجة، لأنه قد يكون مضطراً لذلك، وأحيانا كونه متحمساً لذلك، وغالباً ما ينسى، في الحقيقة دورة كمجرد ذراع فعالة للحكومة . إضافة إلى ذلك، يمكننا الافتراض أن المستوى السياسي ليس ضليعاً بالممارسة والتطبيق العسكري . حتى وإن كان للمستوى السياسي خلفية عسكرية ، كما عليه الحال في الكثير من نماذج السلوك الإسرائيلية، من المفترض أنه (أي المستوى السياسي) ليس ملماً بالمستجدات والتحديثات التكنولوجية العسكرية السريعة .

في الوضع الإسرائيلي، المستوى العسكري، هو الجسم المعتاد على التخطيط واتخاذ القرارات بشكل منهجي وثابت، وفي حالات معينة سيطرته كبيرة جداً . أجسام مدنية مثل وزارة الخارجية ليس لها مكانة واضحة ودور واضح في قضايا لها أبعاد إستراتيجية وعسكرية . كما وأن مجلس الأمن القومي، الذي أقيم ليكون جسماً يحرك رئيس الحكومة والحكومة لتحضير بدائل لقرارات في مجالات عدة (مثلاً السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي) ليس متواجداً بالصورة الصحيحة في عملية اتخاذ القرارات[٢١] .

في قيادة الجيش في تل أبيب، ينكب عشرات من الضباط والمدنيين في شعبة السياسة والتخطيط على تمحيص المعطيات التي تخدم صنّاع القرار، بينما يشارك كبار الضباط في الاجتماعات السياسية التي تُتخذ فيها القرارات . فهم يعملون مع الفريق المصغّر غير الرسمي، الذي يحظى بثقة رئيس الحكومة، ومع مجلس الوزراء، خاصة مع اللجنة الفرعية في الحكومة المعروفة باسم " مطبخ الحكومة " ، أو " المجلس الوزاري للأمن " [٢٢] .

من المتعارف عليه بمجال العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، أنّ نقطة التوازن في العلاقة ما بين المستوى السياسي والمستوى العسكري تتغير في أوقات الحرب، بحيث تزداد أهمية المستوى العسكري . في حالة الحرب

---

١٨ المصدر نفسه ، ص ١٠ .

١٩ المصدر نفسه، ص ١١ .

20 Peri, Y.(2006) . Generals in the cabinet room . Washington : United States institute of peace. 2006. p 23.

٢١ إرز، ر.(٢٠٠٦). ص ١٧

22 Peri، Y (2006)، pp 67-8 .

يصعب العمل وفق نموذج واحد للعلاقة بين المستويات المختلفة. ففي العالم أجمع يزداد وزن الجيش أثناء الصراعات العسكرية والحروب أيضاً. بطبيعة الحال يقوم الجيش بدور أساسي بإدارة الحرب في المستوى الميداني والذي يتمتع به باستقلالية مهنية، ولكن هنالك دور آخر لا يقل أهمية ألا وهو تحديد سياسة الأمن القومي والإستراتيجية.

في الحرب على لبنان، ورغم المعلومات حول تخطيط مسبق للحرب من الجانب الإسرائيلي، أقرّت الحكومة الإسرائيلية الحرب ووافقت على مخططات الجيش العينية، خلال ساعات قليلة، دون أن تجري الحسابات السياسية والإستراتيجية الدقيقة لها. وبسبب كون قادة المؤسسة السياسية لا يملكون الحد الأدنى من الإلمام والمعرفة بالأمور العسكرية التي انعكست بارتباكهم في تحديد أهداف إستراتيجية وأمنية واضحة، خضعت الحكومة ومنذ اللحظة الأولى لإعلان الحرب لإمرة الجيش، وأبرزت صدق المقولة أن "إسرائيل هي جيش ذو دولة"، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية. حتى أنّ أهداف الحرب أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية.

يشير دان حالوتس[٢٣] بشهادته أمام لجنة فينوغراد التي تحقق في أداء المستويين السياسي والعسكري خلال الحرب، أن المستوى السياسي قرر الخروج إلى الحرب دون أن يدرك مغزى القرار الذي اتخذه. قال حالوتس إنه كان من الواضح أن الحديث عن حملة عسكرية تستغرق ٩٦ ساعة في أبعد تقدير، وأن المستوى السياسي اختار الإمكانيات الأكثر تطرفاً بذريعة تلقين حزب الله درساً لن ينساه. كما أشار صراحة إلى أنه حين اتخذ القرار بالحرب، كان هناك انطباع في هيئة الأركان العامة، أن المستوى السياسي لم يكن يدرك حقيقة القرار الذي قام باتخاذه[٢٤].

هنالك اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي أنّ رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى وأنهم أكثر ولاءً للدولة ويفهمون مصالح الدولة أكثر من غيرهم، وأنهم بعيدون عن المصالح الشخصية. فليس مصادفة أنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في "العالم الديمقراطي" التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية أبرز قادة الجيش، متمثلين بحضور دائم لرئيس الأركان وحضور مكثف لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس المخابرات العامة، الذين يتركون بصمات واضحة على القرار السياسي.

كذلك، تساهم وسائل الإعلام العبرية في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش، حيث أنّ معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون بل ويؤيدون تصريحات وآراء قادة الجيش، وحتى أنّ معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يُستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون في الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياط، فقد جُند الإعلام الإسرائيلي للضغط لاستمرار الحرب. وقد كتبت الصحف عن خضوع اولمرت للضغوطات العسكرية حتى أنها اعتبرت وقف القتال وفشل الحرب في مرحلة وقف إطلاق النار قد يشكل خطراً كيانياً على إسرائيل[٢٥]. إضافة إلى ذلك جند الإعلام الإسرائيلي لدعم فكرة استمرار القتال ورفض وقف إطلاق النار بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١.

عند فشل الأداء العسكري خلال مجريات الحرب، بدأت تظهر على صفحات وسائل الإعلام حالة التوتر بين

---

٢٣ رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

٢٤ هآرتس، ٢٨/١/٢٠٠٧. يديعوت أحرونوت، ٢٩/١/٢٠٠٧

٢٥ هآرتس، ٢٥/٨/٢٠٠٦.

المؤسستين السياسية والعسكرية كمرحلة استباقية لمرحلة المحاسبة وتحمل مسؤولية فشل الحرب. لعل ما ورد على لسان اللواء بيني غينس، قائد سلاح البر، يعبر عن حالة التوتر هذه، بقوله " إنّ أحداً في القيادة العسكرية العليا لم يدّع أن قوة جوية يمكنها أن توفر "البضاعة" دون الهجوم البري"، رداً على اتهامات القيادة السياسية، حول إمكانية تحقيق أهداف الحرب من خلال الضربات الجوية، وقوله أيضاً "أنّ قرار عدم إدخال الجنود في المرحلة الأولى من القتال لم يكن قرار الجيش الإسرائيلي بل القيادة السياسية". كما وادعى "أنّ اعتبارات القادة السياسية أدت إلى عدم تحقق خطة عمل الجيش الإسرائيلي في الأسابيع الأولى من القتال". تصريح آخر يشير أيضاً إلى هذه العلاقة وهو ما ورد على لسان اللواء أودي آدم، قائد اللواء الشمالي: "كان على القوات البرية أن تدخل في وقت مبكر، وكان يجب استدعاء الاحتياط في وقت سابق، وإعداد الجيش. وقد كان ممكناً تقليص حجم الإصابات، وتقصير أيام الحرب، لكنّ من تأخر في ذلك هو قرار المستوى السياسي"[٢٦].

الأداء العسكري الإسرائيلي

بدأ المحللون العسكريون والسياسيون منذ الأيام الأولى للحرب على لبنان، يتناولون أداء الجيش الإسرائيلي وأداء مقاتلي حزب الله في هذه المواجهة، خاصة حينما بدأت تنكشف حقائق ومعطيات واضحة ساهمت في إعطاء إمكانية التحليل المبكر حول الأداء العسكري الإسرائيلي، بعد أن استطاع حزب الله استيعاب الضربة الأولى والرد عليها. لم تبدأ المقاومة اللبنانية الحرب ولم تحدد أهدافاً عسكرية لتحقيقها كي تحاسب على أدائها. أما إسرائيل فهي التي خرجت للحرب وكان عليها تحقيق الأهداف المعلنة منذ بداية الحرب وعلى رأسها تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرته على امتصاص الضربة والرد عليها.

استطاعت قيادة المقاومة الحفاظ على توازنها وسيطرتها على إدارة معركتها وعملت على إفشال الهدف الأساسي من الحرب منذ بداية المعركة برد صاروخي مضاد ومكثف على الجبهة الداخلية لإسرائيل. المقاومة لم تكن تتوقع الحرب، ولكنها، على ما يبدو، كانت تتوقع الأداء العسكري الإسرائيلي وكيفية مواجهته منذ البداية.

في هذا السياق لن نتوقف عند الأداء العسكري لحزب الله. وفي هذه المرحلة، رغم بعض التقارير الأجنبية حول أداء المقاومة، نحن عاجزون عن تقييم الأداء العسكري والأمني الذي تمتع به حزب الله، لعدم معرفتنا لمعظم التقنيات العسكرية واللوجستية التي استعانت بها في المواجهة، ولعل ما ورد على لسان أحد الجنود الإسرائيليين، يشير إلى المباغتة والضبابية حول الإمكانيات العسكرية للمقاومة، حينما وصف الاشتباك مع مقاتلي حزب الله على مقربة من قرية "مارون الراس" بقوله: "حسب التقديرات الاستخباراتية توقعنا أن نجد خيمة وثلاثة رشاشات من نوع كلاشنكوف، لكننا وجدنا مكان هذا جهازاً كبيراً ومعقداً ومحصناً".

من المؤكدأن أداء مقاتلي حزب الله فرض على إسرائيل قبول "قوانين اللعبة" بعدما أفشلت المقاومة أهم عناصر وأسس مخططات الجيش الإسرائيلي في هذه المواجهة، أهمها:

أولاً: فشل الحرب الخاطفة والمدمّرة التي تعتمد على التفوق الجوي في حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة،

---

٢٦ هآرتس، ٢٠٠٦/٩/١٤.

حيث أخفق سلاح الجو الإسرائيلي بضرب منصات الصواريخ، بل المقاومة فاجأت بقدرتها على التحكم بالتوقيت وحجم الوجبات الصاروخية. سرعان ما تبددت أوهام رئيس الأركان حالوتس حينما أبلغ، في ليلة ١٢ تموز، رئيس الوزراء أن "كل الصواريخ بعيدة المدى التي يملكها حزب الله دُمرت. . . لقد انتصرنا في هذه الحرب" حسبما أوردته صحيفة "الصاندي تايمز" البريطانية.

ثانياً: عزز عدم نجاح الجيش الإسرائيلي بتصفية الرموز القيادية لحزب الله، روح المقاومة من جهة، وافشل أول هدف معلن لهذا الهجوم، حيث اعتبرت إسرائيل أن تصفية الأمين العام للحزب حسن نصرالله، أو أبرز القياديين عنصرا أساسيا لإعادة "هيبة" الردع الإسرائيلي. بل نجحت قيادة حزب الله في الحفاظ على قدرتها في إدارة المعركة وتوجيهها.

ثالثاً: برزت القدرة الفائقة لقيادة حزب الله على إدارة المعركة سياسياً عسكرياً وإعلامياً وعلى جميع المستويات في آن واحد. وكذلك، نجحت المقاومة منذ الأيام الأولى للحرب في تحقيق مكاسب عسكرية وإستراتيجية حينما أنزلت ضربات موجعة للجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية، مثل قصف السفينة الحربية (ساعر ٥)، وضرب مناطق عسكرية وإستراتيجية داخل إسرائيل وإسقاط مروحية عسكرية وغيرها. .

رابعاً: تبنت المقاومة "الإستراتيجية التدريجية" في التعاطي مع العدوان، فلم تكشف عن جميع قدراتها دفعة واحدة، بل لاءمت ردود فعلها مع نوعية وعمق الضربات الإسرائيلية، وفرضت هي قوانين اللعبة: التجاوب مع وقف الضربات الجوية لمدة ٤٨ ساعة خلال الحرب، ربط مدى القصف الصاروخي بمدى عمق القصف الإسرائيلي. وبهذا أفشِلت الحرب المفتوحة الشاملة عندما استطاعت المقاومة عند نجاح الأداء العسكري وتبنيها الإستراتيجية التدريجية، تحديد المعركة في مناطق جغرافية محددة تعثر بها الأداء العسكري الإسرائيلي.

خامساً: استعداد وشجاعة المقاومة في الحرب البرية التي كبدت الجيش الإسرائيلي خسائر جسيمة في المعدات والجنود. إنّ التفوق في نوعية وكيفية الأداء العسكري لدى المقاومة زرع الرعب لدى الجندي الإسرائيلي وأدى إلى ارتباك القيادة العسكرية. إنّ مشهد تدمير الدبابات بالسلاح المضاد ومشاهدة الجنود يقفزون فارين منها في وادي الحجير، وكأنها مصيدة ولعنة على الجنود، شكلت إحدى أهم حالات الرعب والتردد لدى الجندي الإسرائيلي.

خلاصة الأمر، في حالة عدم تحقيق الأهداف العسكرية وتعثّر الأداء العسكري لدى المهاجم، خاصة في الحرب الخاطفة والسريعة، يبدأ هذا المهاجم في ملاءمة مخططاته وأهدافه لما تفرزه ساحة الاقتتال وأساليب رد فعل العدو.

من الواضح وبحسب التقارير السياسية والعسكرية التي أطلقها المحللون أثناء الحرب، أن هذه الحرب لم تكن مدروسة ولم يخطط لها بشكل واضح وكافٍ لعدم توفر المعلومات الاستخباراتية المطلوبة، رغم أن الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠٠٤ وضع عدة سيناريوهات للحرب على لبنان لضرب المقاومة، لقد بنى نموذجاً لقرية لبنانية في موقع تابع لمقر قيادة لواء الشمال، وتمت تدريبات عسكرية ميدانية مختلفة خلال الأشهر السابقة للحرب.

جوانب الاخفاقات العسكرية

تقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتحقيقات واسعة وجذرية حول حرب لبنان لم تعرف من قبل، حيث تمحورت التحقيقات في عدة جوانب مهمة ساهمت في الإخفاق العسكري. التحقيقات الداخلية غير مسبوقة، عشرات اللجان عملت في مسألة الأداء العسكري. حتى أنه في حرب أكتوبر ٧٣ لم يجر تحقيق شامل وعميق كهذا.

من الجدير ذكره، أن التحقيقات بمجملها تتمحور في ربط فشل الأداء العسكري في لبنان بأمور تتعلق بعدم وضوح وفهم أهداف الحرب، التقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جهوزية جنود الاحتياط، نواقص لوجستية، نظام الاحتياط ، مفهوم التشغيل العملياتي للجيش، فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات.

عدم وضوح وفهم أهداف الحرب

كتب المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، زئيف شيف، تحت عنوان "هل تم تحقيق الأهداف؟"، أنه خلال أيام الحرب بدأت ترد تصريحات لقادة وضباط كبار خلقت انطباعاً أن أهداف إسرائيل من الحرب تتغير، وأنها ليست واضحة بما فيه الكفاية". ويقول "إنه بعد أسبوعين من الحرب ما زالت إسرائيل بعيدة عن حسم المعركة ولم يتم إنجاز الأهداف الرئيسية"[٢٧]. الأمر الذي تم تأكيده في أوراق لجنة التحقيق بقيادة رئيس هيئة أركان الجيش السابق، دان شومرون، التي فحصت اخفافات قيادة الأركان الإسرائيلية في الحرب، أن حرب لبنان الثانية أديرت بدون أي أهداف محددة منذ البداية.

نشرت صحيفة هآرتس تقريرا، حول جلسات هيئة الأركان العامة في الجيش اثناء الحرب، رصدت فيه تصريحات كبار أعضاء القيادة العامة وآراءهم، ومدى الارتباك والتردد في اتخاذ القرارات. ولعل أبرز مظاهر هذا الإرتباك بسبب عدم وضوح الأهداف وتبدلها خلال الحرب، تحفظ رئيس الأركان، دان حالوتس، حتى الأسبوع الأخير، على الخروج بحملة عسكرية برية واسعة لاجتياح جنوب لبنان، في حين أن نائب رئيس الأركان، الجنرال موشي كابلنسكي، ورئيس شعبة العمليات، غادي آيزنكوت، أيّدا في بداية الحرب تنفيذ عملية برية واسعة، ولكنهما في مرحلة متقدمة من الحرب تراجعا عن ذلك الموقف[٢٨].

فشل جهاز الاستخبارات العسكرية

يبدو أن نجاح جهاز الاستخبارات العسكرية اقتصر على تقديراته أن الحرب لن تحقق أهدافها المنشودة. بعد يومين من بدء الحرب، حذر جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) الحكومة من أن الخطة العسكرية التي أعدت لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي حددت: إعادة الجنود وتوجيه ضربة قوية لتنظيم حزب الله. هذا ما كشفت عنه صحيفة واشنطن بوست[٢٩].

إلا انه أخفق بتقديراته الفاضحة لمدة الحرب، منذ عملية أسر الجنود حتى وقف المواجهة. يشير تقرير لجنة ألموغ[٣٠]

---

٢٧ هآرتس، ٢٦/٧/٢٠٠٦.

٢٨ هآرتس، ١٧/١/٢٠٠٧.

٢٩ يديعوت أحرونوت، ٢٢/١٠/٠٦

٣٠ عين رئيس هيئة الاركان العامة لجنة "ألموغ" لبحث عملية خطف الجنديين الاسرائيليين يوم ١٢/٧/٢٠٠٦. وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة سميت بهذا لاسم نسبة إلى رئيسها الجنرال المتقاعد دورون ألموغ.

التي أجرت تحقيقاً في يوم عملية الأسر، إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" كانت لديه إشارات توحي بإمكانية وقوع عملية أسر جنود إسرائيليين، وأن تلك الإشارات لم يتم تحليلها وفهمها ونقلها إلى الكتيبة العاملة في المنطقة. وكانت النتيجة الرئيسة لتقرير الموغ تتطرّق إلى الإنذار الإستراتيجي الذي أطلقه رئيس شعبة الاستخبارات السابق، الجنرال أهارون زئيفي- فركش، في نهاية ٢٠٠٥، أن "منظمة حزب الله ستواصل محاولات اختطاف جنود في ٢٠٠٦ على ضوء فشلها في اختطاف جنود على طول الحدود في ٢٠٠٥"[٣١].

أشار ضابط الاستخبارات الرئيسي في جهاز الاستخبارات العسكرية، يوفال حلميش، أن عمل ضباط الاستخبارات في حرب لبنان نفذ بمهنية رديئة وبمستوى متوسط: مستوى الاستخبارات القادمة من ارض المعركة، ضرب البارجة، ظاهرة "المحميات الطبيعية"، ثكنات عسكرية مفاجئة بمستوى إخفائها وتمويهها[٣٢].

يقوم الردع العسكري بالأساس على تقديرات ومعطيات استخباراتية محددة. إن الفشل الذريع لجهاز الاستخبارات كانت بتقديرات كبار ضباطه ووحداته العملياتية حول قدرات حزب الله الصاروخية، وأن تهديد الصواريخ غير حقيقي. لقد تجلى نقص خطير في المعلومات الاستخباراتية بشأن وصول صواريخ إيرانية إلى حزب الله أتاحت قصف البارجة الحربية قبالة شواطئ بيروت، كما فوجئت من حجم المنظومة الدفاعية والهجومية خاصة فعالية وحجم القدرة الصاروخية التي أمطرت على إسرائيل[٣٣].

في الأيام الأخيرة للحرب، أبرزت الصحف خلافات سياسية- أمنية بين الموساد والمخابرات العسكرية. حول ماهية "الضربة" التي تلقاها حزب الله. يرى مئير دغان، رئيس جهاز "الموساد"، أنَّ حزب الله يستطيع الاستمرار بالحرب حتى وقت طويل، في حين تدعي الاستخبارات العسكرية أن الحزب تلقى ضربة قاسية أكثر بكثير مما يقيم الموساد.

اختلالات ونواقص جوهرية (لوجستية)

كشف رئيس شعبة الشؤون اللوجستية في الجيش الإسرائيلي، اللواء افير مزراحي، وجود اختلالات شديدة ونواقص جوهرية اعترت الحرب الأخيرة على لبنان، بينها وجود أدوية منتهية الصلاحية وضعت في خدمة سلاح الطب، ودبابات غير صالحة للقتال، إضافة إلى خرائط قديمة غير محدّثة عن الجنوب اللبناني.

وأوضحت التحقيقات الخمسة التي أجراها الجيش الإسرائيلي على نظام الاحتياط، بشكل عام صورة أسوأ من تلك التي وصفها عناصر الاحتياط حول ما جرى معهم خلال الحرب[٣٤].

وأظهرت التحقيقات الأخيرة أن أكثر من ٥٠ في المائة من التجهيزات الطبية والأدوية التي وضعت في خدمة الجنود لم تكن صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية، إضافة إلى أن ١٦ في المائة من الدبابات والمركبات المدرعة لم تكن صالحة لتنفيذ أوامر عسكرية، بل إن بعضاً منها لم يكن مزوداً بعجلات صالحة للسير. كما أظهر التحقيق نقصاً في العناصر

---

٣١ معاريف، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦

32 Hendel, Y. (2006). Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

33 Ibid. Ibid.

٣٤ معاريف، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦

البشرية الموكل إليها خدمة المستودعات وصل إلى ٣٥ في المائة، إذ أن المئات من العناصر الدائمين في المستودعات والمعسكرات سرحوا في وقت سابق.

وكشفت التحقيقات أيضاً أن الأدوات المساعدة الاستخبارية عانت هي الأخرى نقصاً بشكل عام، ولم تزوّد الوحدات بخرائط وصور جوية محدّثة، كما لم تكن هناك بنية تحتية مناسبة في معسكرات تجميع الاحتياط للدفاع عمن استُدعي من هجمات صواريخ حزب الله.

ورغم أن مصادر في الجيش الإسرائيلي ردت أكثر هذه الاخفاقات إلى انعدام الميزانية والنقص في الموارد المالية، إلا أن التفاصيل الواردة في التحقيقات، تشير إلى اهتزاز نظام الاحتياط في الجيش. ونقلت الصحيفة نفسها عن التحقيقات أن كل الدلائل في التحقيق تشير إلى فساد خطير، فيما يتعلق بالتدريبات وجهوزية جنود الاحتياط[٣٥].

كفاءات جنرالات الحرب

خلصت لجنة بقيادة الجنرال أودي شني إلى أن أداء المستويات العليا في هيئة الأركان في الحرب كان سيئا. تم توجيه انتقادات شديدة لأعلى المستويات في الجيش وخصوصا لرئيس الأركان دان حلوتس ونائبه موشيه كابلينسكي، حيث وجد فوارق بين الأوامر الصادرة عن هيئة الأركان العامة والأوامر التي وصلت إلى الميدان، وكذلك انتقد شني بشدة قيادة الجبهة الشمالية برئاسة أودي أدام، قائد الذراع البري بني غينتس ورئيس شعبة العمليات غادي آيزنكوت، خصوصا في قضية تسلم الأوامر من شعبة العمليات، وإيصالها إلى المستويات الميدانية، التي كان ينبغي أن تتأكد من مغزى الأوامر، وليس فقط من إلقائها على القادة الميدانيين.

تقرير آخر وضعه دوف ليفين حول أداء قيادة الشمال، انتقد بشدة بالغة أداء قائد لواء الشمال أودي أدام، الذي لم يكن جازماً بتوصياته وطلباته فيما يتعلق بضرورة تنفيذ عمليات برية. كذلك اتهمت القيادة الشمالية بعدم كفاءة إدارة المعارك عامةً[٣٦].

تقرير آخر أعده يورام يائير وطاقمه حول أداء كتيبة ٩١ في معركتي مارون الراس وبنت جبيل، ينتقد القيادة التي بقيت في الخلف وعدم وضوح الأوامر العسكرية، واللغة المهنية التي استعملها قادة الكتيبة[٣٧].

من أبرز الاخفاقات التي تدل على عدم كفاءة قيادية، ما ورد عن التقارير الأولية التي وجهت انتقادات حادة لكبار الضباط في الكتيبة ١٦٢ بشأن عدم التنسيق بين القوات التي تقدمت باتجاه وادي الحجير (مجزرة الدبابات)، علاوة على إطلاقها النار على بعضها البعض. كما تطرق إلى عدم الالتزام بالتعليمات والاخفاقات في عمليات الإنقاذ بعد وقوع إصابات[٣٨].

تجدر الإشارة إلى أن الاستقالات من الجيش على ضوء التحقيقات أتت غالبيتها من لواء الشمال، أهمها، استقالة أودي أدام، استقالة غال هيرش، قائد القوات العسكرية في الجليل، بعد نشر القسم الأول من تقرير ألموغ الذي أشار

---

٣٥ معاريف، ٢٢/١٢/٢٠٠٦

٣٦ يديعوت أحرونوت، ٦/١٢/٢٠٠٦

٣٧ هآرتس، ١٥/١٠/٢٠٠٦

٣٨ معاريف، ٢٢/١٠/٢٠٠٦

إلى أخطاء في إدارة العمليات العسكرية، وقصور خطير في طريقة تصرف الجيش، وقلة تدريب القوات ميدانياً.

حرب الجنرالات

حرب الجنرالات هي إحدى دلالات فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش حول تخطيط المعركة وادارتها وبالتالي فشل الحرب. فمنذ سقوط وخسارة المراهنة على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة وضرورة توسيع العمليات الحربية في لبنان براً، ظهرت جلياً ملامح حرب الجنرالات التي تدل قطعياً على تعثر العملية العسكرية. سرعان ما برزت ظاهرة تبادل التهم بين الساسة وجنرالات الجيش من جهة وبين جنرالات الجيش بعضهم مع بعض من جهة أخرى، هذه التهم أدت إلى إقامة لجان تحقيق حول الأداء العسكري للجيش، الأمر الذي يعكس عمق أزمة حرب الجنرالات في إسرائيل. جنرالات الجيش سيتهمون بعضهم البعض، وسيقومون بإلقاء المسؤولية على بعضهم البعض حول فشل العملية، وكما ورد في الصحف الإسرائيلية أنه لا بد من سماع مقولة "الطعن من الخلف".

تمحورت حرب الجنرالات بشكل بارز بين جنرالات الحرب البرية الذين يتهمون رئيس أركان الجيش بالرهان على تحقيق النصر باستنفاده لقوة سلاح الجو لوحده من خلال القصف الهمجي العنيف على الأحياء السكنية وقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية من مؤسسات مدنية، جسور وطرقات، وبين جنرالات سلاح الجو والقيادة المركزية العسكرية الذين يتهمون جنرالات القوات البرية في قيادة لواء الشمال، بأنهم ضباط غير مؤهلين لإدارة هذه المعركة.

من أبرز مظاهر حرب الجنرالات هذه تعيين اللواء موشيه كابلينسكي[٣٩] منسقاً لعمليات البحر، الجو والبر في لواء الشمال، أي على رأس الهرم العسكري في قيادة اللواء. فرغم الإجماع لدى المعلقين العسكريين حول ضرورة هذا التعيين إلى أنه يعتبر سابقة قد تؤدي لدق الإسفين بين الجنرالات، وأنه من الصعب رأب الصدع والتشرذم والانقسام داخل قيادة الجيش، خاصة وأنّ الجيش الإسرائيلي ليس معتاداً على تغيير جنرالات خلال الحرب على مستوى القيادات العليا (يشار إلى أنّ تغيير القيادة العسكرية خلال الحرب قد تمّ في حالتين استثنائيتين لهما ظروف أخرى: تعيين الجنرال حاييم بار ليف قائداً للواء الجنوب بعد يومين من بدء حرب أكتوبر، وعزل الجنرال عوزي نركيس في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨).

من الجدير ذكره، أنّ الصحافة العبرية لعبت دوراً إضافيا في بروز حرب الجنرالات هذه، حيث أنّها اعتبرت تعيين نائب رئيس الأركان في قيادة لواء الشمال مؤشراً بارزاً لحرب الجنرالات ولفشل الأداء العسكري، وأنّ هذا القرار لم يساهم في تعزيز "هيبة" الردع الإسرائيلي، بل أنه ترك آثاراً سلبية تتمثل بتراجع وتآكل قوة إسرائيل الردعية. رغم أنها اعتبرته أيضاً خطوة إيجابية لأنّ اختيار الأفضل والألمع (the best and brightest) هو ضرورة لتحقيق النصر. نقلت وسائل الإعلام انتقادات شديدة اللهجة على لسان بعض الجنرالات بان قائد لواء الشمال اللواء أودي أدام يحاول تحميل المسؤولية للآخرين وتزويد القيادة المركزية بمعلومات غير دقيقة[٤٠].

وأيضاً، عكست حرب الجنرالات حالة التوتر بين المؤسستين السياسية والعسكرية من خلال توجيه جنرالات البر انتقادات

---

٣٩ نائب رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي.

٤٠ يديعوت أحرونوت، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦

واضحة للقيادة السياسية على ترددها في تبني المخططات العسكرية البرية والتزامهم وقبولهم للسيناريو الذي طرحه رئيس الأركان- حالوتس. وسرعان ما برزت الحسابات الشخصية باتهام حالوتس، وهو أول رئيس أركان يأتي من سلاح الجو في إسرائيل، بأنه أراد بخياراته العسكرية، إي الاعتماد المطلق في بداية الحرب على السلاح الجوي، تعزيز مكانته العسكرية. أفادت صحيفة "يديعوت احرونوت" أن جنرالات كبار يتهمون حالوتس بأنه لا صلة له مع الواقع على الأرض. إضافة إلى ذلك، لمح حالوتس أن الاتهامات الموجهة ضده حول بيع الأسهم في إحدى الشركات أساسها تصفية حسابات شخصية.

لا بدّ وأنّ حرب الجنرالات في ظل هذا العدوان والتحقيقات المترتبة على ذلك قد تكون لها إسقاطات على فتح جبهة جديدة من حرب الجنرالات فيما يتعلق بأداء الجيش في الجبهة الوسطى والجنوبية، أي في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

وأخيراً، عكست حرب الجنرالات بشكل واضح وقطعي قلة التنسيق والتخطيط بين الأذرع المختلفة وقصر التبصر والتمييز الإستراتيجي، مما يدل على عدم جهوزية، وضعف في الخبرة العسكرية.

أبعاد الفشل العسكري

من نافل القول، أن المؤسسة العسكرية خرجت من الحرب على لبنان بصورة ضعيفة، بل مفاجئة على كثير من المستويات والأصعدة الإسرائيلية. على المستوى العسكري الإسرائيلي من الواضح أن هذه المؤسسة الأسطورية ظهرت منهكة، كسولة وقليلة الخبرة.

في سياق هذا التقرير سنتطرق إلى بعض الإسقاطات المتعددة للإخفاق العسكري. حسب وجهة نظرنا، سوف نتطرق إلى أهمها، وبإيجاز، حيث أن كل بند بحاجة إلى دراسة خاصة.

استقالة حالوتس

مما لا شك فيه أن استقالة حالوتس تؤكد فشل الجيش في تحقيق أهداف محددة، وقد أشار حالوتس في كتاب استقالته انه "يتحمل مسؤولية الحرب بعد انتهاء التحقيقات في الجيش"[٤١]. باعتقادنا، أن الأمر يتعدى تحمل مسؤولية الأداء العسكري خلال الحرب، تعيين حالوتس رغم الاعتبارات السياسية لشارون وحاشيته آنذاك، يمثل توجهاً جديداً للإستراتيجية العسكرية المبنية على تفوق سلاح الطيران القادر على حسم المعارك وتعزيز الردع.

لقد استقال حالوتس لأن المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ما زالت تؤمن بقوة الردع وضرورة صيانتها، بما في ذلك محاسبة الضباط الذين لم يتقنوا الردع. ولا تشكل استقالته تغييرا، بل إصرارا على النهج نفسه، فالاستقالة عبارة عن اعتراف ضمني بمسؤولية عسكرية عن فشل إدارة الردع وليس فشل نظرية الردع.

الحرب أدت إلى ضعف المناعة الوطنية

تظهر استطلاعات الرأي الأخيرة، أن الإسرائيليين باتوا أقل تفاؤلا وأكثر خوفا وأضعف ثقة بجيشهم ومؤسساتهم، وأشارت دراسة بنيت على استطلاع شامل أعد من أجل عرضه في مؤتمر هرتسليا السنوي السابع الذي عقد في ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، إلى أن الشعب لم يعد يؤمن أن الجيش الإسرائيلي أقوى جيش في العالم. وأوضحت الدراسة، التي تدخل

---

٤١ يديعوت أحرونوت، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧

ضمن مقياس المناعة الوطنية السنوي الذي يصدر عن المؤتمر، أن الإسرائيليين فقدوا ثقتهم بكل مؤسسات الدولة[٤٢].

الحرب وتآكل أهمية إسرائيل الإستراتيجية

في أعقاب الحرب، وردت تحليلات عديدة حول العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل وواشنطن، ويشار بها أن الحرب التي أدت إلى توقعات عالية لدى الإدارة الأميركية حول قدرة الجيش الإسرائيلي، سببت تآكلا كبيرا في مكانة إسرائيل وفي مكانتها الإستراتيجية في عيون حليفتها الأكبر والأهم. باعتقادنا، ما زالت إسرائيل الحليف الأقوى والاهم والأساسي للولايات المتحدة في المنطقة، إلا انه هناك تراجع في دور وقدرة إسرائيل على التعاطي مع القضايا الإقليمية في المرحلة الراهنة. هذا التآكل بدا على وتيرة ضعيفة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، لعل الحرب على لبنان جسدت محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي في نواحٍ عسكرية وإستراتيجية مختلفة.

الحرب وفشل الردع الإسرائيلي

لا يمكن تجاهل الإخفاقات التي ساهمت في فشل الأداء العسكري الإسرائيلي، إلاّ الجيش راهن في حقيقة الأمر لقد على نجاعة استعمال أحدث الأجهزة والتقنيات العسكرية ونجاحها في خوض أي حرب كانت. لكن، باعتقادنا، أنّ الفشل العسكري مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث أنّ هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ الخمسينيات. تتلخص هذه الأسس التي حطمتها الحرب بما يلي:

- الاعتماد الأساسي على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو.
- ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة.
- ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو عن المبادرة بالهجوم.
- تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية، ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين، وخاصة أن إسرائيل لا تملك عمقاً جغرافياً استراتيجياً[٤٣].
- خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية أي خوض حرب "دون ضحايا".

تدرك إسرائيل انه في مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، لا مفرّ من تآكل العمق الاستراتيجي، وخاصةً بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، إلاّ أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلاً على وجود تحّول جذري في مفهوم المعارك البرية، حيث لم تعد توجد حرب دبابة، مقابل دبابة بل أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود،

---

٤٢ معاريف، ١١/ ١/ ٢٠٠٧

٤٣ هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية، ص ٤٢.
حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافا للبحوث ألإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٦٩.

الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.

وفي هذا الوقت، شدد تقرير «التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط» الصادر عن جامعة تل أبيب، على تضرر قوة الردع الإسرائيلية. وعقد باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في الجامعة مؤتمرا صحافيا استعرضوا خلاله تقرير العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

وذكر التقرير أن الحرب على لبنان عكست مدى قابلية الاشتعال في المحيط الاستراتيجي الإسرائيلي، ومسّت بمكانة الردع الإسرائيلية وكشفت نقاط ضعف الجيش وعملية صنع القرارات في إسرائيل.

وقد عزا التقرير تزايد خطورة التهديدات على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إلى انعدام التقدم نحو اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، وغياب إنجازات في الحرب ضد الإرهاب العالمي والتطرف الإسلامي، والفشل الأميركي في ما يتعلق باستقرار الوضع في العراق.

دروس الحرب

باعتقادنا، إن هذه الحرب لم تحقق حتى الحد الأدنى من أهدافها العينية والمعلنة. عند بدء الحرب على لبنان أطلق الساسة الإسرائيليون تصريحاتهم عن الهدف المعلن والمباشر، وهو تصفية قيادة حزب الله عامةً و حسن نصرالله خاصةً، وتدمير قدرات المقاومة العسكرية وإبعادها عن الحدود الإسرائيلية، لا لكونها تشكل خطراً كيانياً بل لأنها استطاعت أن تسرّع وتساهم في تآكل قوة الردع التقليدي لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، كان هدف إسرائيل العيني لهذه الحرب استعادة "هيبة" الردع، معتمدةً على فرضية وقناعة مفادها أن سلاح الجو قادر على تدمير وشل العدو وردع المقاومة. فلجأ حالوتس ومنذ اليوم الأول إلى أسلوب المعركة المفضل لديه، متبنياً نموذج قصف صربيا بطائرات الناتو لمدة تتجاوز السبعين يوماً، إلا انه تناسى أمراً مهماً أن حزب الله كحركة مقاومة شعبية وطنية، ليست مرهونة بأنظمة دكتاتورية لا تحتكم لقاعدة شعبية تقاوم من أجلها.

و سرعان ما تبددت الأوهام حول إمكانية استعادة هيبة الردع. فمنذ الأيام الأولى للحرب، تفاجأت إسرائيل بقوة الرد الصاروخي، ولعل ضربها بحوالي ٢٢٠ قذيفة وصاروخاً في اليوم الأخير من الحرب يعطي جواباً واضحاً على فشلها في ردع المقاومة عسكرياً، وعدم قدرتها على منع ضرب الجبهة الداخلية بل عمقها الإستراتيجي، ما شكل أحد الأسس المهمة لمفهوم الردع والأمن القومي الإسرائيلي. كذلك، فشلت إسرائيل في ضرباتها المكثفة، والتدمير الهائل ونزوح حوالي المليون مواطن من ردع المقاومة، متوقعة أن الأخيرة سترتدع عند إدراكها بأنها ستدفع ثمناً باهظاً، وفشلت في محاولة تأليب المواطنين عليها. إنّ الضربة الموجعة التي وجهتها قيادة حزب الله للعدوان الإسرائيلي هي عودة النازحين السريعة إلى قراهم وديارهم حيث أحبطت المخططات الإسرائيلية في إبقاء المناطق الجنوبية اللبنانية غير مأهولة لمنع المقاومة من إعادة تجميع قواها. إن قرار عودة النازحين ساهم في إرباك الجيش الإسرائيلي، وكذلك منع إمكانية توتر سياسي ومذهبي داخل المجتمع اللبناني، والذي قد يؤدي إلى إضعاف المقاومة داخلياً، الأمر الذي قد تجاوزته المقاومة منذ بدء العدوان ونزوح الجنوبيين وأبناء الضاحية عن ديارهم. وبهذا، النتيجة كانت عكسية تماما، فقد بدا وبشكل واضح أنّ هنالك قناعة لدى الساسة

من جميع الأطراف أن البند الذي لن يتم تطبيقه من قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ هو البند المتعلق بنزع سلاح حزب الله وبالتالي تهميشه عسكرياً وسياسياً. والأنكى من ذلك أن الولايات المتحدة لم تستطع عزل حزب الله عن جمهوره وإضعافه داخل لبنان، حين خسرت أخذ دور فعّال في إعمار لبنان لتوظف ذلك سياسياً لمصلحتها ولمصلحة الموالين لها داخل لبنان.

من الجدير ذكره أيضا، أن أحد أساليب الردع الإسرائيلي هو القيام بعمليات داخل أراضي العدو، مثل عملية (انتيبي) ، ضرب المفاعل النووي في العراق، تصفية منفذي عملية ميونخ. لكن في المجال اللبناني، فشلت كل عمليات الإنزال واحدة تلو الأخرى، وأبرزها عملية الإنزال في أحد مستشفيات بعلبك.

ليس من المهم معرفة القوة الحقيقية للجيش الإسرائيلي ولا توجد أهمية لتصريحات الجيش أنه لم يستنفد كل طاقته في هذه الحرب، وأنه هنالك أسلحة متقدمة لم تدخل في الحرب، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التفوق العسكري له محدودية، ولا يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعضع "مبدأ الحدود الآمنة".

أما بالنسبة لدروس الحرب، فان فشل إسرائيل العسكري الإستراتيجي لن تتضح معظم إسقاطاته وتبعاته على المدى القريب.

باعتقادنا انه لم يحدث تحوّل جوهري مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع الإسرائيلي من جديد، معتمدة على استمرار تعزيز تفوقها العسكري، والمريب في الأمر أنّ إسرائيل تدرك أنّ التفوق العسكري في المرحلة القادمة قد يكون مرهونا بالردع النووي، وبهذا قد تلتقي مع السياسة الأميركية ومشروعها الشرق أوسطي الجديد المنوط بضرب المحور السوري الإيراني بتوجيه ضربة لإيران قد تكون نتائجها غير متوقعة، مثلما لم تتوقع إسرائيل الرد الصاروخي للمقاومة. ومما يزيد خطورة الأمر، أن هذه الحرب على وجه الخصوص، أظهرت إسرائيل كدولة لها قدرات محدودة يقودها على المستوى السياسي والعسكري أناس ذوو قدرات محدودة وذوو قابلية للمغامرة.

والأنكى من هذا، أن الرأي العام الإسرائيلي ما زال مقتنعا أن التفوق العسكري قادر على حماية إسرائيل وأداة لفرض سيطرتها ومخططاتها. فكل مظاهر الاحتجاج من قبل جنود الاحتياط وأهالي الجنود المقتولين انحصرت نحو الأداء السياسي والعسكري، ولكنها لم تناقش مصداقية الحرب، بل بالعكس، هناك اصرار على توضيح موقفهم برفض فكرة وقف القتال.

الملف النووي الإيراني وتداعياته من منظور إسرائيل

تتصاعد الأزمة المفتعلة بهدف منع إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية، وتتزايد المخاطر الناجمة عن اصرار ايران على حقها في امتلاك القدرات النووية، طالما تصر إسرائيل والولايات المتحدة على مواجهة الملف النووي الإيراني، علماً أن إيران لم تخالف القوانين والأنظمة الدولية المرعيّة، كما تقول.

في سياق هذه الدراسة، سنتعرض لمعظم جوانب الملف النووي الإيراني من منظور إسرائيل.

الموقف الرسمي الإيراني- الدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح الذري/
هل امتلاك إيران للسلاح الذري خطر وهمي أم حقيقي؟!

الموقف الرسمي الإيراني ما زال ثابتاً ومنهجياً في إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية. الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، يقول " . . . طريقنا للوصول إلى ذروة (البرنامج) النووي في مراحلها النهائية، ولم تتبق إلا خطوة واحدة، تضاعفت قدراتنا عشر مرات. . . "[٤٤]. وأعلن أن بلاده مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدا بذلك نية بلاده المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة. وحذر الأوروبيين من أن قراراً دولياً ضد إيران سيكون بمثابة عمل عدائي يهدد علاقاتهم مع بلاده[٤٥]. يؤكد علي لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني ومسئول الملف النووي، أن كل التهديدات تؤخذ في سياق الحرب الإعلامية، وإيران ترفض مهلة ٦٠ يوماً لقبول قرار مجلس الأمن[٤٦].

الضغوطات الإسرائيلية والأميركية استمرت حتى المرحلة الراهنة باستصدار قرار ١٧٣٧، إلا آن كلتا الدولتين على غير قناعة بتأثيره. إسرائيل لم تقتنع بتاتا بفرض العقوبات[٤٧]. وموقف الولايات المتحدة قد يفهم مما ورد على لسان نائب وزير الدفاع الأميركي السابق، ريتشارد بيرل، في مؤتمر هرتسليا الأخير، بأن محاولات المجتمع الدولي فرض عقوبات اقتصادية على إيران لن تؤدي بها إلى التخلي عن برنامجها النووي[٤٨].

وفي سياق ذي صلة، عام ٢٠٠٦، استنفدت الضغوطات الدولية على إيران التي توجت بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧، الذي أقر مع تحفظات معلنة من قبل روسيا[٤٩]. لقد أبدى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، استعداد بلاده لمناقشة طرق للضغط على حكومة طهران للقبول بإشراف دولي أوسع على برنامجها. إلا أنها ستعارض أية محاولة لاستخدام مجلس الأمن لمعاقبة إيران أو استخدام برنامج إيران كذريعة للترويج لأفكار تغيير النظام هناك. وينوه، انه من اجل ضمان تأييد روسيا لقرار العقوبات، أبدت المجموعة الأوروبية موافقتها لاستمرار روسيا في بناء المفاعل في (بوشهر)[٥٠]. أما الصين، فتربطها علاقات اقتصادية قوية مع إيران، وحجم التبادل التجاري بين الدولتين يصل إلى ١٠ مليار دولار، إضافة للاتفاقية المبرمة حول مد الصين بالغاز الطبيعي التي يصل مقدارها ل ٧٠ مليار دولار[٥١].

بالمجمل، سياسة العقوبات تعيد واشنطن إلى مشكلتها التقليدية مع الأمم المتحدة ومع الحلفاء، ومع بطء الاستجابة لعقوبات فاعلة، في وقتها، من جهة، واستمرار الضغط على طهران قد يدفعها إلى الخيار النووي، العقوبات تعمق

---

٤٤ رندة تقي الدين ، الحياة اللندنية، ٠٦/١٢/٠٦
٤٥ رندة تقي الدين ، الحياة اللندنية ، ٠٦/١٢/٠٦
٤٦ هآرتس ، ١٩/١/٢٠٠٧
47 Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment ,Vol 9, No1.
٤٨ هآرتس ، ٢٢/١/٢٠٠٧
٤٩ يديعوت أحرونوت، ٧/١/٢٠٠٧
٥٠ يديعوت أحرونوت ، ٢٥/١٠/٢٠٠٦
٥١ يديعوت أحرونوت ، ١٠/١/٢٠٠٧

من عزلة النظام الذي يمعن في خياره النووي، وبذلك يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية نقل النشاط النووي الإيراني من الطابع السلمي إلى العسكري.

لقد أثبت الإيرانيون إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. فهم لا يجهلون قدرات إسرائيل الذرية وإمكاناتها للرد على الضربة بأضعافها إذا هوجمت ولا توجد لديهم أي نوايا للمغامرة العبثية[٥٢]. ومن البين لهم أيضا أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن توجيه ضربة لإيران إذا لم يكفِ الرد الإسرائيلي.

إيران هي دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط، وتوجد في السياسة الإيرانية نظم مطورة للتوازنات والروادع لقوة الحكام. إضافة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، هناك المرشد الأعلى الذي يختاره مجلس الخبراء المكون من رجال دين يُنتخبون بانتخابات قطرية.

إضافة إلى ذلك، يقف القانون الدولي إلى جانب إيران، وتسمح معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت عليها إيران، بتطوير برنامجها النووي السلمي، لكن الدول المتحكمة في القرار الدولي تقف ضدها ولا تملك الدلائل على أن طهران انتقلت من المدني إلى العسكري. فلا وكالة الطاقة تملك دليلاً، ولا فرق الاستخبارات والأجهزة الأمنية الغربية.

النظرة الإسرائيلية للملف الإيراني

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني"، وأن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجيا وكيانياً على اسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل المعنية بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والتفرد والاحتكار النووي. وأيضا تدّعي إسرائيل أنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجها ضدّ العرب والأتراك، بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي، فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

يشير بعض المعلقين والباحثين، في سياق التعاطي مع الملف النووي الإيراني، انه تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية. من الصعب الافتراض أن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل[٥٣]. لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر[٥٤]. إلا أن هناك إجماع وقناعة في إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي لها، منها:

أولاً: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء "مفاوضات حرة" حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، حيث ستكون هناك في مقابل إسرائيل قوة ابتزاز إيرانية. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان.

---

٥٢ يديعوت أحرونوت، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧

٥٣ هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧

٥٤ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٦

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حداثي، ففي حالة توتر وعدم استقرار، سيفضل إسرائيليون كثيرون أن يغادروا إسرائيل.

ثالثاً: أن فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي ستربك المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

رابعا: إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها على النزاع الإسرائيلي-العربي؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة "أوبك"، الأمر الذي قد ينعكس بتحكمها في ارتفاع أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن مصر والسعودية لن تقفا مكتوفتي الأيدي، وستحاولان الحصول على السلاح النووي.

استغلال إسرائيل للموقف العربي/ الملف النووي لكوريا الشمالية

هاجمت السعودية الهيمنة الإيرانية، وعبرت باقي دول الخليج عن احتجاجها الهادئ ضد السياسة الإيرانية، معتبرة أن إيران تشكل تهديدا للدول العربية. إيران لا تعتبر فقط تهديدا وإنما أيضا إهانة، خصوصا بدرجة تأثيرها في العراق، الدولة العربية المهمة التي تُقسِّم نفسها وتنسلخ عن المحيط العربي للالتصاق بإيران[٥٥].

أما بالنسبة إلى مصر، فقد لمح الرئيس حسني مبارك أثناء لقائه باولمرت في شرم الشيخ انه في حال امتلاك إيران قنبلة ذرية ستسعى مصر إلى ذلك[٥٦]. وكان مبارك وابنه جمال أعربا عن ذلك في مواقف سابقة، بإشارة إلى إمكانية طلب مساعدة روسية للقيام بعملية تخصيب اليورانيوم[٥٧]. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الردع النووي الإسرائيلي لم يؤثر في الماضي على قرار الرئيس السادات للقدوم إلى إسرائيل، ولم يشكل نقطة جدل ولو وهمية عند توقيع اتفاقية السلام معها. يبقى الأمر مطروحاً فقط على مستوى التصريحات الرسمية (التلقائية) للسلطات المصرية الموجهة للاستهلاك الإعلامي، واقتصر على طرح ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي.

بذلت إسرائيل جهدا كبيراً في استغلال التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عقب التجربة النووية الكورية. نشرت صحيفة "هآرتس"، افتتاحية بعنوان "عصر الفلتان النووي"، اعتبرت في سياقها أن وجود سلاح نووي في أيدي كوريا الشمالية يمكن أن يترتب عليه "تأثير خطير وفوري على إسرائيل". وتضيف الصحيفة، إن لهذه التجربة إسقاطات على هيبة الردع الأميركي، مشيرة إلى تداعياته على الملف النووي الإيراني[٥٨].

إن السلوك حيال كوريا، والذي توج باتفاقية تقضي بأن تبدأ كوريا بخطوات عملية خلال ستين يوماً نحو تفكيك قدرتها النووية مقابل مساعدات اقتصادية ضخمة وإلغاء العقوبات المفروضة بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧[٥٩]. لن يستنسخ حيال إيران. سيحل التشدّد محل الليونة. والسبب الأول، أنه في ما يخص كوريا الشمالية، اضطرت الولايات

---

٥٥ هأرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧

٥٦ يديعوت أحرونوت، ٥/ ١/ ٢٠٠٧

٥٧ هآرتس، ٥/ ١١/ ٢٠٠٦

٥٨ هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦

٥٩ يديعوت أحرونوت، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧

المتحدة إلى منح دور فعال للدول المجاورة وعلى رأسها الصين. هذه الدول (الصين، اليابان، روسيا وكوريا الجنوبية) دافعت بقوة عن ضرورة التهدئة والحل السياسي، أما في حالة إيران، فهي محاطة بدول لا تملك المناعات الوطنية الكافية للوقوف في وجه الأميركيين. والسبب الثاني هو أن كوريا الشمالية، لا تشكل تهديدا جديا ومباشرا للمصالح الأميركية. أما إيران، فهي على تماس مباشر مع المخزون النفطي العالمي الذي يشكل همّاً أميركياً، التورط في العراق، فضلاً عن تماسها مع الصراع العربي – الإسرائيلي الذي يشكل، بدوره، أولوية ذات مرتبة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولا تسمح للأوروبيين ولا روسيا الاتحادية أن يحلا مكانها في محاولة لإيجاد حل للنزاع الأميركي الدولي – الإيراني. والسبب الثالث، أن إيران قادرة على تحمل الضغط الدولي بسبب قدراتها الاقتصادية.

محدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة

تطرقنا في التقرير الاستراتيجي عام ٢٠٠٥ للإستراتيجية النووية الإسرائيلية المبنية على الفكرة الأساسية القائلة أن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بواسطة ردع الدول العربية عن وضع تحديات إستراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، وتفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط[٦٠].

هذه الفكرة مسندة برؤية ضرورة الحفاظ على احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك على المستوى السياسي، تجنبت إسرائيل "الردع النووي العلني" رغم الميزات الإستراتيجية التي يحققها امتلاك هذا السلاح. فلجأت إسرائيل على مدار سنوات طويلة إتباع "الضبابية" حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح.

انتقلت اسرائيل عام ٢٠٠٦، إلى الردع العلني، ولم تعد سياسة الغموض الذرية لإسرائيل تعطي لها غطاء دفاعيا أعلى، الذي استمر لما يقرب يوبيلاً من السنين، كان ذلك، فيما سمي "زلّة اللسان النووية لرئيس الوزراء إيهود اولمرت، التي أوحت بامتلاك الدولة العبرية للسلاح النووي"، حين أقر اولمرت، للمرة الأولى، أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية في خضم مقابلة لقناة (سات١) الألمانية. "إسرائيل دولة ديمقراطية لا تهدّد أي بلد بأي شيء ولم تفعل ذلك قط. . . . أما إيران فهي تهدّد صراحةً وعلناً بمحو إسرائيل من الخريطة. هل يمكنكم أن تقولوا إن الأمرين متساويان عندما يتطلعون لامتلاك أسلحة نووية مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا"[٦١]. باعتقادنا، رغم موجة من الانتقاد والغضب في إسرائيل وتراجع اولمرت وتأكيده على ضرورة التزام سياسة الغموض النووي، لم تكن تصريحات اولمرت زلة لسان، إلا انه خلال العقد الأخير وعلى وجه الخصوص، في السنتين الأخيرتين، نلاحظ أن إسرائيل تتوجه نحو الردع العلني كإستراتيجية أكثر فعالية وشمولية والتهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. الدافع الأساسي لهذا الخيار الاستراتيجي الجديد يعود إلى إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يلغي احتكار إسرائيل له ويعرضها لضربة حقيقية لقوة الردع وللأمن القومي.

أراد اولمرت في "زلة لسانه" أن يوجه إشارة للولايات المتحدة وللغرب وخصوصاً أميركا، أنه إن لم تقم هي بضرب إيران فإسرائيل ستقوم بذلك. هذا تحذير للساسة الأميركيين على ضوء الانقسام والجدل في الكونغرس بعد سيطرة الديمقراطيين

---

٦٠ أفنر كوهين، إسرائيل والقنبلة، القدس: مؤسسة شوكن للنشر، ٢٠٠٠، ص ٤٤٠.
٦١ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦

عليه، الذين يجرون حسابات صارمة مع البيت الأبيض حول سياسة بوش الخارجية خاصة تجاه العراق وإيران.

وفي سياق ذي صلة، جاءت تصريحات وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، ذي الخبرة السياسية والاستخباراتية، بأن إسرائيل تملك سلاحا نوويا، قد كمحاولة للردع العلني والصريح الموجه لإيران، بأن إسرائيل تملك القدرة على مواجهة إيران وحدها، بل قد تقوم بإجراءات وعمليات ضد إيران[٦٢].

تدرك إسرائيل أيضا أن الضبابية قد تعطي شرعية لإيران بانتهاج ذات الطريق (الضبابية)، كونها مريحة أكثر بالذات لأنها من الموقعين على ميثاق حظر انتشار الأسلحة النووية. سوف تحصل على امتيازات سياسية لكونها تملك خياراً نووياً، وتحاول أن تقلص الاحتكاك مع العالم الخارجي. وسوف تواصل الادعاء أن برنامجها معد لأغراض سلمية فقط، وأنه من حقها بموجب الميثاق السيطرة على كافة مركبات إنتاج الوقود النووي، وفي المقابل سوف تشجع نشر الشائعات بأنها على وشك أنتاج سلاح (أو لديها سلاح)، وعليه سيتوجب النظر إليها كدولة نووية. إن سير إيران في مسار ضبابي سيكون تحدياً سياسياً للنظام النووي العالمي، ولكنه مضاعف بالنسبة لإسرائيل التي منحت شرعية للضبابية النووية. يشار إلى أن ضبابية البرنامج النووي الإسرائيلي نجحت كظاهرة عالمية، لأن العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، غض النظر لأسباب خاصة بها، سياسية وقضائية وأخلاقية. ونجحت الضبابية الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وأوروبا فضلتاها عن كافة الخيارات الأخرى.

الردع العلني النووي الإسرائيلي دلالة على عمق التخوف والهستيريا لدى الأوساط السياسية والعسكرية في فشل المساعي والطروحات حيال الملف النووي الإيراني، وتأكيدا لذلك تصريحات شمعون بيريس بأن النووي الإيراني كابوس إسرائيل[٦٣].

خلاصة القول، إن الردع النووي الإسرائيلي، الضبابي والعلني. لم يردع إيران عن الاستمرار في مشروعها النووي، على الأقل في المرحلة الراهنة.

خيارات إسرائيلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني

تزداد إيران قوة مع الوقت. ولذلك من المتوقع أن يكون التعامل الإسرائيلي معها مربكاً، حيث التحدي يتعاظم مع مرور الوقت. الخيار الافتراضي يتجه نحو الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل التي ترتكز إلى الاتكال على الذات وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها. إلا انه تبقى عدة خيارات مطروحة أمام القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران مستقبلا:

١- عدم فعل شيء، في انتظار حدوث تغييرات داخلية تخرج المحافظين من السلطة في طهران. بيد أن هذا الخيار لم يعد مقنعا للعديد في إسرائيل والغرب بعد العودة القوية للتيار المحافظ، وسيطرته بشكل تام على مراكز صنع القرار في إيران. في مؤتمر هرتسليا الأخير، أشار بوغي يعلون، رئيس الأركان السابق، أن إسرائيل لا تتوقع تغيير النظام الإيراني دون تدخل خارجي[٦٤].

---

٦٢ هآرتس، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦

٦٣ نفس المصدر

٦٤ يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧

٢- انتظار إقدام الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على شن حملة لتدمير البرنامج النووي الإيراني وإضعاف النظام في طهران.

٣- أن تبادر إسرائيل، وبشكل فردي، إلى شن ضربات استباقية للقضاء على الخطر النووي الإيراني.

٤- القبول بالأمر الواقع، والتعايش مع إيران على أنها دولة نووية. وهذا الخيار يتطلب من الدولة الإسلامية في إيران فتح قنوات رسمية ودبلوماسية مباشرة مع إسرائيل من أجل بناء الثقة، ولتفادي وقوع أخطاء تؤدي إلى حرب نووية. إلا أن إسرائيل ترفض نظرية "توازن الرعب" بادعاء انه لا يمكن أن يكون هناك ردع استراتيجي حقيقي بين إسرائيل وإيران، لعدم وجود تناسب، الأمر الذي لا يتوفر بين الدولتين، لا على مستوى المساحة ولا على مستوى السكان ولا في طابع أجهزة اتخاذ القرارات، فقدرة امتصاص إيران لا تقاس بما لدى إسرائيل.

احتمالات توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية

احتمالات توجيه ضربة أميركية

إن أية قراءة غير عاطفية للحركة الأميركية في الشرق الأوسط، تأخذ في الاعتبار رفض إسرائيل المطلق لتحول إيران إلى دولة نووية، يعني أن الولايات المتحدة الأميركية مقدمة على مواجهة قد تكون فاصلة مع إيران وسورية، ولن يمنع مثل هذه المواجهة ما يركن إليه بعض العرب من وجود أغلبية ديمقراطية في مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين تعارض سياسات الرئيس بوش، الذي لن يخسر أكثر مما خسره داخلياً وخارجياً حتى اليوم بسبب احتلاله للعراق، في حال شنه حروباً جديدة في المنطقة.

تنسجم وجهة النظر هذه، مع التوجه الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة في المنطقة ورفض توصيات لجنة بيكر- هاملتون. فيما يتعلق بتعاطي بوش مع "الأنظمة المتشددة والمتطرفة" في المنطقة، يصر على دعوة إيران وسورية إلى عدم السماح باستخدام أراضيهما للدخول إلى العراق والخروج منه والقيام بهجمات على القوات الأميركية. وان إعلانه نشر صواريخ "باتريوت" في المنطقة لتعزيز الأمن في العراق وحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ونشر مجموعة ضاربة إضافية من حاملات الطائرات إنما هي لطمأنة الدول الحليفة والصديقة من جهة، ومباشرة خوض معركة حاسمة ضد الدول التي تصفها واشنطن بمحور الشر، ولمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية ومن الهيمنة على المنطقة، لأن هزيمة أميركا في هذه المعركة ستكون هزيمة لدول الخليج وستخلق بؤرة للمتشددين وتشكل تهديدا استراتيجيا لبقائها.

إن ما يبعث على القلق هو رغبة بوش بشن حرب ضد إيران لتعويض هزيمته المحققة في العراق. هناك عدة مؤشرات تجعل من هذا السيناريو ممكنا خلال العامين المقبلين، يمكن إيجازها في النقاط التالية: **أولا**: صورة التحرك الأميركي في المنطقة التي تجمع تهيئة الأجواء إلى تشكيل التحالفات وإلى استعراضات الترسانة العسكرية، نوع من الإشارة أو محاولة ردع علنية لاحتمال شن أي حرب أو تنفيذ أية ضربات عسكرية ضد إيران. ذكر مسئولون أميركيون أن الولايات المتحدة بدأت بحشد قوة رادعة في المنطقة ليصل عدد أفراد البحرية الأميركية إلى ١٦ ألفاً. إعلان القيادة العسكرية الأميركية عن إرسال عدة أساطيل إلى منطقة الخليج والبدء في مناورات عسكرية،

وبين هذه الأساطيل غواصات نووية، وحاملات طائرات وسفن حربية من كل الإشكال والأنواع.

ثانياً: تصريحات عديدة لبعض الشخصيات المؤثرة على القرار الأميركي، منها: تصريحات نائب وزير الدفاع الأميركي سابقاً ومستشار بوش، ريتشارد بيرل، أن الرئيس الأميركي جورج بوش سوف يهاجم إيران في حال تبين له أن طهران على وشك الحصول على أسلحة نووية، أثناء فترة إشغاله لمنصبه والتي تنتهي بعد سنتين[٦٥]. وتصريح المعلق العسكري الأميركي، الجنرال توماس مكينرني، أن القوات الأميركية جاهزة لتوجيه ضربة عام ٢٠٠٧[٦٦].

ثالثا: تصريحات أدلى بها توني بلير رئيس وزراء بريطانيا وسفير بوش المتجول، وصف فيها إيران بأنها تشكل خطرا استراتيجيا على المصالح الغربية في المنطقة والعالم.

وجهة نظر ثانية:

من ناحية ثانية هنالك عدة افتراضات ومؤشرات تؤسس لوجهة نظر أخرى، أهم هذه المؤشّرات هي:

أولاً: الصعوبات السياسية الداخلية التي يواجهها بوش بعد سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلس النواب الأميركي، الذي يرفض التورط من جديد على الساحة الدولية، ودعوته لوضع جدول زمني لخروج القوات الأميركية من العراق[٦٧].

ثانياً: تعيين روبرت غيتس، وزيراً للأمن، الذي يستبعد إمكانية توجيه ضربة لإيران، لافتاً لخطورة عواقبها وتداعياتها التي قد تؤدي إلى استعمال إيران للسلاح الكيميائي والبيولوجي[٦٨]. عند تعيين غيتس، تمت تنحية شخصيات في مواقع مهمة تؤثر على القرار الأميركي، واستبدالها بأخرى أكثر اعتدالاً واقل تمسكاً بسياسة بوش المعهودة.

ثالثاً: صورة العرض العسكري تهدف، وتقتصر في المرحلة الراهنة على تعزيز صورة الردع العسكري الأميركي في المنطقة.

رابعاً: صعوبة اتخاذ قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن. تواجه أميركا معارضة واضحة على الأقل من عدة دول: فرنسا، روسيا والصين[٦٩].

خامساً: تصعيد المواجهة لتصبح عسكرية ومباشرة قد تكون مكلفة لإيران إذا نجحت، لكن نجاحها غير مضمون ومن الممكن تريث بوش في اعتمادها رغم إبقائها على طاولة خياراته. ومن ابرز عوامل عدم ضمان نجاحها الموقع القوي الذي نجحت إيران في إقامته داخل العراق والذي يهدد القوات الأميركية بأفدح الأخطار في حال المواجهة الشاملة. إضافة لعدم توفر المعلومات الاستخباراتية الكافية لتحقيق الضربة، كما ورد على لسان، رئيس الاستخبارات الأميركية[٧٠]. في هذا السياق، كل التقديرات التي وردت على لسان رئاسة أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، تنوه بأن هدف الضربة هو تعطيل وإعاقة عملية تخصيب اليورانيوم لعدة سنوات ولا يمكن إجهاضها نهائياً. لذلك، على بوش أن يقنع الرأي

---

٦٥ هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧

٦٦ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦

67 Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment ,Vol 9, No1.

٦٨ يديعوت أحرونوت، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦

٦٩ قناة ١٠، الأخبار، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧

٧٠ يديعوت أحرونوت، ٩/ ١/ ٢٠٠٧

العام الأميركي الذي وصلت ثقته برئيسه أدنى المستويات، بمعادلة الربح والخسارة لأميركا في المرحلة الراهنة[٧١].

احتمالات توجيه ضربة إسرائيلية

عطفاً على ما ورد أعلاه، قد يكون هناك توافق إسرائيلي- أميركي كبير في التعاطي مع الشأن الإيراني، إلا أن الاختلاف الأساسي يعود إلى الإجماع شبه الكامل داخل إسرائيل على ضرورة إجبار إيران على التنازل عن مشروعها النووي حتى ولو بالقوة.

نلاحظ من خلال تصريحات اولمرت المتكررة حول الملف النووي الإيراني، انه يرفع لهجة ووتيرة التهديد لعدة اعتبارات:

أولاً: محاولة التأثير على الموقف الأميركي. من جهته، الحل الأمثل هو أن توجه أميركا ضربة لإيران. قد يراهن اولمرت على العقيدة الدينية المتشددة لبوش التي تدفعه لمواجهة إيران رغم المعارضة الداخلية.

ثانياً: تهيئة الرأي العام الإسرائيلي والعالمي لاحتمال توجيه ضربة إسرائيلية لإيران. قد تفسر زلة لسان ايهود اولمرت المقصودة التي اعترف فيها بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، في سياق تعبئة الرأي العام العالمي والإسرائيلي للإقدام على استخدامها ضد إيران في المستقبل القريب.

ثالثاً: استغلال ما يسمى بالخطر الإيراني لحل مشاكل سياسية داخلية. على سبيل المثال، توسيع الائتلاف الحكومي واستحداث "وزارة التهديدات الإستراتيجية" التي تجسد موقفا إيديولوجيا-سياسياً، يقول إن أهم ما يواجه إسرائيل حاليا هو التهديد الإيراني.

من المفترض، أن اولمرت وحكومته لا يستبعدان توجيه ضربة لإيران، بل يقوم الجيش بتدريبات مكثفة في الفترة الأخيرة. لقد ورد في تقرير نشرته صحيفة "صانداي تايمز" ٠٧/ ٠١/ ٢٠٠٧ البريطانية، معتمدة على مصادر عسكرية إسرائيلية، أن سلاح الجو الإسرائيلي يتدرب على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. وتقول الصحيفة إن الهجوم بأسلحة نووية سيخرج إلى حيز التنفيذ إذا فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسئولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا على المنشآت النووية الإيرانية لن يُحدث دمارا كافيا في المنشآت النووية الإيرانية المحصنة، والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض. هذا بالإضافة إلى تقديرات جهاز الاستخبارات الخارجية، "الموساد" بأن إيران على وشك الانتهاء من تخصيب اليورانيوم بحيث تتمكن من إنتاج سلاح نووي خلال سنتين. كما ويذكر التقرير أن الاحتمال أن تقدم إسرائيل على شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية باستخدام أسلحة نووية تكتيكية هو ضئيل.

ويقول التقرير أن سربين من مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي يتمركزان في قاعدة "تل نوف" و "حتسريم"، يتدربان بتوجيه من قائد سلاح الجو الإسرائيلي أليعازر شكيدي، على شن هجمات على أهداف إيرانية. وتقول الصحيفة أن المقاتلات نفذت طلعات في منطقة مضيق جبل طارق كتحضير لإمكانية شن هجوم على إيران.[٧٢]

---

٧١ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦، ٣/ ٧/ ٢٠٠٦، ٩/ ٥/ ٢٠٠٦

٧٢ هآرتس، ٧/ ١/ ٢٠٠٧

باعتقادنا، أنه رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية بحسم الأمر عسكرياً من قبل المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى بعيداً في عام ٢٠٠٨، للاعتبارات التالية :

أولاً: إسرائيل لا تملك رئيسا للوزراء ولا وزير دفاع ولا حكومة قادرة على اتخاذ قرار مصيري في هذه المرحلة، إذ تشهد الحكومة صراعات وخلافات مستمرة، لا يوجد تنسيق بين الوزارات المعنية، عدم تنسيق بين الأجسام المعنية المختلفة مثل جهاز الاستخبارات العسكرية، الموساد، مجلس الأمن القومي[٧٣].

ثانياً: على الرغم من محاولات الترهيب المعهودة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية التي تلائم تقاريرها مع أهداف الحكومة، إلا أن صحيفة (جيروزاليم بوست) نقلت عن مسؤولين عسكريين، قولهم إن إسرائيل قادرة على ضرب المنشآت النووية الإيرانية عسكريا، لكنها تحتاج إلى معلومات استخباراتية محددة حول المنشآت التي تريد استهدافها، متطرقة إلى احد النواقص المعلوماتية بأن الجيش سيحتاج إلى معرفة ما إذا كانت التحصينات حول المنشآت الإيرانية مصنوعة من الفولاذ أو من الاسمنت. يشار أيضاً إلى أن رئيس جهاز الاستخبارات الأميركية أقر بوجود صعوبات، ومعرفة قليلة حول الملف النووي الإيراني.

ثالثاً: رغم التواجد العسكري الأميركي المحيط بإيران من جميع الجهات والتهديدات الأميركية بعدم التردد بعملية عسكرية، بوش لا يستعجل بمد إسرائيل بمساعدة أميركية بسبب تورطه في العراق وهبوط شعبيته إلى الحضيض. إسرائيل بدون مساعدة أميركية ومظلة دولية لا تستطيع استخدام المجال الجوي للعراق أو تركيا[٧٤].

رابعاً: جاهزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية لرد فعل إيراني. وردت عدة تقارير من قبل الوزارات المعنية (خاصة الصحة، التربية والتعليم، الجيش) تؤكد عدم جاهزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حال رد فعل إيراني محتمل. لا تملك قيادة الجبهة الداخلية ووزارتا الصحة والتربية خططاً وبرامج، لا توجد سيناريوهات لحالة طوارئ ممكنة، ولا توجد ميزانيات للاستعدادات المفترضة[٧٥].

خامساً: تضارب الآراء حول إمكانية إيران الحالية في تخصيب اليورانيوم وتطوير سلاح نووي. الأمر الذي ينعكس بوسائل الإعلام المحلية والدولية، وتصريحات رسمية. صرح رئيس جهاز الاستخبارات العامة "الموساد"، مئير دغان، أن إيران قد تحصل على سلاح ذري خلال ثلاث سنوات[٧٦]. الأمر الذي يسنح بإعطاء وقت للمجهود الدبلوماسي.

بالمجمل، على الرغم من التهديد المعلن، ترى إسرائيل في المرحلة الراهنة، ضرورة الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن، لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية في المرحلة الراهنة.

باعتقادنا، أن عام ٢٠٠٨ سيكون مواتياً أكثر لاحتمال توجيه ضربة لإيران، حيث تقدر إسرائيل على التذرع باستنفاد القنوات الدبلوماسية، والاهم من ذلك، هي السنة الأخيرة لبوش في البيت الأبيض، قد يغامر بها في عملية تترك

---

٧٣ هآرتس، ٣/ ١١/ ٢٠٠٦

٧٤ يديعوت أحرونوت، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦

٧٥ هآرتس، ٧/ ١/ ٢٠٠٧

٧٦ هارتس، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦.

بصماتها على سجله التاريخي الحافل، مثلما عهدنا ذلك لدى رؤساء آخرين، مثل هاري ترومان ودعمه للدولة اليهودية، بيل كلينتون وكامب ديفيد.

الخطر السوري؛ حقيقي أم وهمي؟ التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري

منذ فشل محاولات التسوية بين سورية وإسرائيل، التي امتدت طيلة العقد الماضي وانتهت في صيف ٢٠٠٠ مع عقد اللقاء بين الرئيس الأميركي بيل كلينتون وبين الرئيس السوري حافظ الأسد، ظهرت تحولات حاسمة على الخريطة الإستراتيجية والتي تؤثر على الوضع الراهن والمستقبلي بين الدولتين: على المستوى الداخلي لكل دولة، كما وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

إن التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري في عام ٢٠٠٦، قد يندرج في سياق انسجام الموقف الأميركي-الإسرائيلي حول ضرورة عزل سورية دولياً وإقليمياً، إلاّ أنه قد يأخذ منحىً جديداً على ضوء فشل أميركا في تغيير الموقف السياسي السوري الإقليمي فيما يتعلق بدعم فصائل فلسطينية، التواصل مع حزب الله، إضافة إلى استقرار العلاقة الحميمية مع إيران وتعزيزها. كما وأن أميركا لم تستطع توظيف الضغط الدولي القائم لتجنيد سورية كشرطي لها في العراق.

إلا أن الحرب الأخيرة على لبنان وتجذّر المحور السوري الإيراني وحزب الله، أثار جدلاً عميقا حول القضية السورية في الأوساط الإسرائيلية. فسورية لم تتراجع، وبدأ التعاطي مع الملف السوري يطفو على المستوى الإعلامي والسياسي والعسكري.

في هذا السياق ولفهم جوانب الملف السوري-الإسرائيلي، وتداعياته في المرحلة الراهنة والمستقبلية، لا بد وأن تطرح أسئلة وقضايا أساسية:

أولا: هل يوجد لإسرائيل غاية أو هدف حقيقي من التسوية مع سورية؟ هل تعطي هذه التسوية إجابة للقضايا الأمنية الأساسية الحالية في إسرائيل؟ هل تعتبر هذه التسوية ضرورية وملحة في هذه المرحلة؟

ثانياً: هل من الممكن لإسرائيل أن تفرض في الظروف الراهنة شروطها لتسوية سياسية؟ ما هو مدى استعداد النظام السوري لتحول استراتيجي في سياسته الإقليمية والدولية مقابل تسوية مع إسرائيل؟

ثالثاً: ما هي الأبعاد المترتبة على ممانعة إسرائيل من التعاطي مع مبادرات التفاوض خاصة من قبل سورية؟ وما هو مدى الخطورة من فشل مفاوضات مفترضة؟

ظهرت في إسرائيل بعض المواقف، القليلة، لدى أوساط حزب ميرتس وبعض الشخصيات من حزب العمل ومن حزب كديما، والتي تدعم فكرة التفاوض مع سورية. ترتكز هذه المواقف على الاعتبارات التالية:

- عامل الزمن مهم جداً، وخاصةً في ظل حالة الفراغ والشلل على المستوى السياسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاعلات وأحداث غير متوقعة.
- سورية قادرة على تخفيف "القبضة" الإيرانية من جهة، وإعاقة إمكانية سيطرة حزب الله على لبنان، أو على الأقل، بإمكانها تضييق محاور الاحتكاك مع إيران.
- اتفاق مع إسرائيل، والذي يتماشى مع متطلباتها، سيمكن سورية من التمتع بدعم دولي-اقتصادي وعسكري من

قبل واشنطن والغرب ويملي عليها تغيير إستراتيجيتها الأمنية.

إسرائيل لا يسعها رفض مبادرات التفاوض على المستوى الإعلامي، خاصة وأن سورية هي المبادرة للتفاوض.

- بشار الأسد صادق في نواياه لإحلال السلام مع إسرائيل ذلك أنه أصبح ناضجاً بعد فترة ست سنوات من الحكم، كما وهو لا يحمل الأثقال التي حملها والده حافظ الأسد، كالشعور بالذنب لفقدان الجولان. إن الاتفاق مع سورية يعتبر سهلاً نسبياً، فقد تم الاتفاق على معظم النقاط سلفاً "على الورق" والثمن لذلك معروف، بحيث أشار إليه ثلاثة رؤساء حكومة إسرائيليين، وهو انسحاب من كل هضبة الجولان حتى السنتيمتر الأخير من خط ٤ حزيران ١٩٦٧.

وهناك مواقف معارضة، وأيضا محدودة، أحزاب اليمين المتطرف مثل حزب يسرائيل بيتينو وحزب إيحود ليئومي، ترفض إمكانية فتح مسار تفاوضي مع سورية، من منطلق أن إسرائيل لن تحصل في الظروف الراهنة على تسوية سياسية موافقة لمصالحها، أي أنه من غير المتوقع أن اتفاقية سلام مع سورية تأتي باتفاقية سلام مع لبنان ونزع سلاح حزب الله، فإن حزب الله سيبقى قوة مقاومة مسلحة أساسية تحت رعاية وغطاء إيراني، الأمر الذي يقلل من أهمية التسوية مع سورية. إضافة إلى ذلك، القناعة الإسرائيلية بأن التسوية السورية-الإسرائيلية لن تعطل العلاقات الحميمية بين سورية وإيران، ولن تكون لها إسقاطات على الملف النووي الإيراني. وأخيراً المواقف المعارضة تفترض أن التسوية ستمنح الأسد فرصة للخروج من العزلة القسرية والتخلص من مواجهة المحكمة الدولية حول قضية قتل الحريري.

أما الموقف السائد اليوم في إسرائيل لدى غالبية الأوساط السياسية مثل حزب كديما وحزب العمل وحزب الليكود، فيقول أن إسرائيل لا يسعها رفض مبادرات التفاوض لكي لا تظهر كرافضة لمبادرات السلام العربية، لكنها تدعي أن الدخول إلى مسار تفاوضي مع سورية ليس ضروريا وملحا في هذه المرحلة، بل قد يضر بها لعدة أسباب:

- إسرائيل لا تواجه ضغطاً إقليمياً ودولياً للتفاوض مع سورية. الضغط موجه بالأساس نحو تجديد المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، من قبل المحور السعودي- الأردني- المصري. إن التفاوض مع سورية قد يؤدي إلى توتر العلاقة مع هذه الدول والتي تحاول مواجهة المد السوري في لبنان.
- إستراتيجية بوش الرافضة لفكرة التفاوض مع سورية.
- قناعة الساسة الإسرائيليين بان التوافق السوري-الإيراني هو موقف استراتيجي غير قابل للتبدل من قبل سورية في المرحلة الراهنة.
- بحسب الاستطلاع الأخير في تشرين الأول ٢٠٠٦ ما زال الرأي العام الإسرائيلي رافضا لفكرة إرجاع هضبة الجولان مقابل السلام[٧٧].

هذا الموقف ينسجم مع موقف اولمرت والحكومة الإسرائيلية. لقد أصر اولمرت وبقوة التعبير عن موقفه حيال الجولان قائلاً "سيبقى الجولان للأبد معنا، طالما بقيت رئيساً للحكومة". مستخفاً بدعوات الأسد لاستئناف العملية السياسية مع إسرائيل، بل طلب من استخباراته توفير البراهين القاطعة على مساهمة سورية في تهريب الأسلحة لحزب الله كي يطلب من الأسرة الدولية اتخاذ موقف، وذلك بعد أن أشار رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية يوسي بيدتس، إلى أن دمشق تعد جيشها للمواجهة مع إسرائيل، وأنها تشارك رسميا في تهريب الأسلحة إلى لبنان[٧٨].

---

٧٧ هآرتس، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦

٧٨ يديعوت أحرونوت، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦

كما صرح اولمرت، في إحدى جلسات الحكومة مبررا رفضه بأن المفاوضات مع سورية تتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة، وأن الرئيس بوش يرفض توصيات لجنة بيكر-هاملتون بضرورة انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان. وعليه فالوقت غير مناسب للمفاوضات معها، على حد قوله[٧٩].

إلا أن موقف اولمرت تعرض لنقد كبير خاصة من الأوساط الإعلامية والأكاديمية. نوهت أوساط إعلامية لها تأثيرها (صحيفة هارتس، صحيفة يديعوت أحرونوت)، إلى أن جميع رؤساء حكومات إسرائيل فهموا أن اتفاق سلام مع سورية هو إنجاز إستراتيجي، ولذا فإن إسحق رابين، إيهود باراك وكذلك بنيامين نتنياهو، أجروا مفاوضات سريّة وغير مباشرة مع الرئيس السوري، في حين أن اولمرت تحوّل إلى رافض معلن للسلام، عندما رفض جملة وتفصيلاً محاولات الرئيس السوري بشار الأسد للبدء بمفاوضات حول السلام مقابل الجولان. ما هو حاصل مع إيهود اولمرت الآن، هو أنه تخلٍّ عن كل برامجه "الكبيرة"، وليست لديه أية أجندة باستثناء أجندة بقائه السياسي[٨٠].

وبالتالي، كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود اولمرت، "خرج" عن مواقفه التقليدية بشأن المفاوضات مع سورية، وقال إنه على استعداد للبدء بالمفاوضات مع الرئيس السوري بشار الأسد[٨١].

إن موقف اولمرت الرافض للحوار والسلام مع سورية متأثر من كون هذا الحوار غير ناجع لإيقاف حماس والجهاد الإسلامي عن فعاليتهما[٨٢]. والاهم من ذلك، القناعة لدى اولمرت هي عدم الالتفاف على الصديقة الأميركية التي تقود الصراع الدولي ضد المشروع النووي الإيراني، حيث يتناغم موقف اولمرت مع الموقف الأميركي بطرح عدة مشاكل في إمكانية الحوار السوري الإسرائيلي. إذ ترى إسرائيل والولايات المتحدة في توجهات الرئيس الأسد "محاولة للخروج من الحصار الذي فرضوه عليه، لذلك فالولايات المتحدة غير معنية في تقدم مسار التفاوض الإسرائيلي السوري، وتوجهها هو أن الحوار مع سورية يجب أن يكون بتنسيق وتفاهم لمصلحة الطرفين الإسرائيلي والأميركي. ويصر الأميركيون أن أي حوار مع سورية يجب أن يأخذ "مصادر قلقهم" بعين الاعتبار. إدارة بوش الابن، تشير إلى أن الأمر يتعلق في الجوهر بالملف العراقي، وإضافة إلى أن سورية دولة حدودية مع العراق، حيث تمر الأسلحة ويتم تهريب المسلحين، فإن الموقف العروبي الذي تتبناه دمشق يلقى صدى واسعاً لدى فصائل مهمة ومؤثرة في صفوف المقاومة العراقية. إضافة إلى ذلك، تولي الإدارة الأميركية أهمية خاصة لتعزيز "جبهة المعتدلين" للقادة "العرب السنيين" ضد "المحور الشيعي" بقيادة إيران[٨٣]. إضافة إلى ذلك فإن الرئيس الأميركي غاضب شخصياً على بشار الأسد لأنه يرى بالأخير وبحكومته المسؤولين عن سفك الدم الأميركي في العراق، والخطر الوحيد أمام "الانقلاب الديمقراطي" في لبنان، والذي يعتبر بنظره أحد الإنجازات الإيديولوجية المهمة لسياسته الخارجية.

إن الموقف المعارض لاولمرت مدعوم بتقييمات الأجهزة الأمنية حول جاهزية وقابلية سورية للتفاوض والتسوية. فقد كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قدمت توصيات إلى رئيس الحكومة

---

٧٩ هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦
٨٠ يديعوت أحرونوت، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦
٨١ يديعوت أحرونوت، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٦
٨٢ هآرتس، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦
٨٣ يديعوت أحرونوت، ٥/ ١/ ٢٠٠٧

بالبدء بمفاوضات سرية مع سورية بعد ثلاثة شهور، على اعتبار أنه حتى ذلك الحين سيتضح الوضع في الساحة الفلسطينية، وتكون الولايات المتحدة بلورت سياستها بشأن العراق. وأضافت الصحيفة أن الأجهزة الأمنية قدمت لاولمرت تقديراتها الأمنية المحتلنة. حيث أوصت بإتاحة المجال أمام مبعوثي اولمرت بالبدء بمفاوضات سرية مع السوريين بتنسيق مع الولايات المتحدة. وجاء أن هذه التوصيات تأتي على الرغم من أن عناصر أمنية إسرائيلية تعتقد أن الرئيس السوري، بشار الأسد، لن يستكمل المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية سلام. تجمل الأجهزة ألأمنية، أنه لا شك أن الرئيس السوري معني بتجديد المفاوضات، إلا أنه لن يوافق على المطالب التي تطرحها إسرائيل كشرط لتجديد المفاوضات، ومن بينها؛ وقف تقديم الدعم لحزب الله والمنظمات الفلسطينية ووقف العلاقات المتشعبة مع إيران. إلى ذلك، تعتقد الأجهزة الأمنية أن مصلحة إسرائيل تقتضي محاولة التفاوض مع سورية من أجل إضعاف العلاقة التي تزداد متانة بين سورية وإيران. وكانت التوصية المقدمة إلى المستوى السياسي تقول إنه "يجب إعادة الكرة إلى الملعب السوري، لدفعها إلى التعامل مع اقتراح السلام الإسرائيلي"[٨٤].

باعتقادنا، اختار اولمرت التركيز على القضية الفلسطينية ويرفض بتاتاً فكرة الانسحاب من الجولان. إنه وبعد شهور من محاولة التنصل من "هجمة السلام" التي شنها الأسد، أخذ يفرض شروطاً أولية للمفاوضات. يؤمن اولمرت أن حكومته لا تمتلك المقدرة السياسية للتوصل إلى حل نهائي مع سورية، ولكن مع الشعب الفلسطيني يمكنه الوصول إلى حل وسط[٨٥].

الحرب أو السلم في التصور السوري بعد الحرب على لبنان

من الصعب فهم موقف السلطة السياسية السورية فيما يتعلق بإستراتيجيتها تجاه إسرائيل، لعدم وجود تصور واضح لديها عن الكيفية أو الطريقة أو الإستراتيجية التي تمكّنها من إنهاء حالة النزاع مع إسرائيل واستعادة الأراضي السورية المحتلة. الأمر الذي يستشف من الخطاب السياسي المتعدّد والمتنوع، الذي تعتمده سورية. مسألة التنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية؛ فتتمسك سورية بموقف ذكي ملوحة برغبتها للتفاوض على اعتبار رفض إسرائيل المسبق لهذا التفاوض.

ولم تجد السلطة السورية السابقة طريقاً لتحقيق إنجاز في هذا الميدان الجديد، خصوصاً بعد خروج مصر من الحلبة العسكرية لهذا الصراع المستعصي، سوى جعل دمشق ممراً إجبارياً لأية خطوة سلام تريدها إسرائيل، أو المجتمع الدولي، في المنطقة. أي أنها سعت لأن تمتلك المقدرة على تعطيل مشاريع الآخرين طالما أن موازين القوى في تلك المرحلة لا تسمح لها بفرض خياراتها ومشاريعها. فاعتمدت لتحقيق هذا عرقلة مباشرة للمسارات الأخرى التي يمكنها استبعاد الدور السوري، على وجه الخصوص المسار الفلسطيني واللبناني.

حالة اللاحرب القائمة الآن ليست مستندة إلى رفض الطرفين لحل النزاع بينهما بالطرق الحربية، بل لشعور السلطة السورية بعجزها عن رد العدوان الإسرائيلي، المتمثل باحتلال أراض سورية، عن طريق الحرب، ولتقديرات القيادة

---

٨٤ هآرتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٦

٨٥ يديعوت أحرونوت، ١٩/١٢/٢٠٠٦

الإسرائيلية أن الأراضي السورية التي تحتلها تكفيها في هذه الفترة لضمان أمن حدودها.

إلا أن هذا الموقف بدأ يتبدل ويتغير جذرياً منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان والاهم بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان. باعتقادنا، من أهم دروس هذه الحرب، إدراك سورية أن امتلاك خيار السلم لا يشترط فقط امتلاك إمكانية اعتماد الحرب كخيار ثانٍ، بل يشترط أيضاً، وهذا هو الأهم، المقدرة على إلزام الخصم باللجوء للحل السلمي من خلال إفقاده إمكانية الفوز بالحرب. فبعد فشل إسرائيل في محاولتها تدمير حزب الله خلال هجماتها على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، لم تعد سورية الداعمة لـ "حزب الله" تخشى هجوماً أو مواجهة إسرائيلية. حيث أبرزت الحرب عدم قدرة إسرائيل إبطال مفعول الصواريخ الباليستية من جهة، وانكشاف هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية في تحمل ضربات في العمق الاستراتيجي[٨٦].

هذا لا يعني أن سورية اتخذت خيار الحرب، إلا أن المزاج السائد في المرحلة الراهنة، وفشل إسرائيل العسكري في لبنان يدعوان سورية للتفكير بخيارات التصعيد العسكري وطرح إمكانية التمسك بخيار المقاومة وتبنيه رسمياً كدولة أيضا، خاصة عند قطع الأمل من البديل التفاوضي[٨٧].

إلا أنه، حسب رأينا – سورية ورغم تداعيات الحرب الأخيرة، لن تُقدم على الحرب في المرحلة الراهنة، ويمكن الاستناد على أن فشل مفاوضات مستقبلية مع سورية لن يُحدث تحولات جذرية في إستراتيجية سورية مثلما حدث لغاية الآن.

خلاصة القول

اضحت الحكومة الإسرائيلية أضعف من أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق سلام دائم. إن إسرائيل لا تملك رئيسا للوزراء. وإنها لا تملك مؤسسة عسكرية قادرة على وضع رؤية وإستراتيجية مستقبلية تتجاوز انشغالها في توصيات لجان التحقيق وإعادة بناء قدرات الجيش العسكرية في المرحلة الراهنة. إن ضعف وعدم قدرة المؤسستين، السياسية والعسكرية، ليس بسبب خطر الحرب وإنما ربما بسبب تهديد السلام. لان كل هذا يحدث بالتحديد عندما يبدو أن الشرق الأوسط يفتح نافذة جديدة للفرص السلمية حتى ولو بدت أنها مجرد أوهام.

إن الجمود على المسار التفاوضي مع سورية لا يتعلق بالظروف الراهنة، لأنه لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية[٨٨]. لم يعبأ الرأي العام الإسرائيلي لفكرة "التنازلات" ولا جدوى من محاولة تجنيد غالبية أعضاء البرلمان الإسرائيلي. وبالمقابل، لن تقدم سورية تنازلات إقليمية. تدرك سورية أن إسرائيل تعرف شروط السلام معها، ولا حاجة حتى للتفاوض حولها، يحتاج الأمر قرارا سياسيا إسرائيليا لا توفره اتصالات سرية، بل تفاهم إسرائيلي أميركي ورغبة إسرائيلية بتحقيق هذا السلام. وأية محاولة لإغراء إسرائيل بتنازلات تقدم سوف تؤدي إلى طلب المزيد بنفس منطق أوسلو.

إن الجولان ليس مجرد ساحة حرب أو ملف للمقايضة، بل هو قبل كل شيء حق وملكية لكل الشعب السوري.

---

٨٦ معاريف، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧

٨٧ هآرتس، ٤/ ١/ ٢٠٠٥.

٨٨ يديعوت أحرونوت، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦

تسوية شاملة مع سورية ممكنة لكن بثمن حقيقي واقعي وليس من خلال اقتراحات غير واقعية مثل استئجار هضبة الجولان. عطفاً على ذلك نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن مصادر عسكرية تصريحات وصفت أنها تستند إلى المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية، أن "الرئيس السوري بشار الأسد لن يتنازل عن هضبة الجولان، وهو على استعداد للانتظار ٢٠ عاماً للتوصل إلى الحل الدائم في إطار مفاوضات مع إسرائيل" . . قد تكون هناك إمكانية "فترة انتقالية لاستكمال إعادة الجولان بشكل كامل إلى السيادة السورية" .[٨٩]

وأخيراً، لم تبدل إسرائيل وجهه نظرها التقليدية بأن سورية لا تشكل خطراً استراتيجياً حقيقياً يهدد كيانها على الأمد القريب. التفوق العسكري الإسرائيلي من جهة، وتآكل إمكانيات سورية العسكرية من جهة أخرى، ضمن فعالية الردع التقليدي وفوق التقليدي يمنع إمكانية مواجهة عسكرية بينهما. سورية لن تقوم بهجوم بري مفاجئ على الجبهة الشمالية قد يكلفها خسائر كبيرة، إلا أن الخطر السوري ليس وهمياً، بمعنى أنها تشكل خطرا استراتيجيا من خلال علاقتها مع فصائل فلسطينية، ومع حزب الله وإيران. وأكثر من ذلك، فان إسرائيل شديدة القلق من عدم قدرتها على استثمار الضغط السياسي والدبلوماسي، وعدم وجود ذريعة تبرر مبادرة لمواجهة عسكرية مع سورية خاصة بعد تجنب المواجهة معها في الحرب الأخيرة.

---

٨٩ اوري بار يوسف، "الازمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت ،٤٠١، ص ١٣.

مراجع

ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني– الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي.
بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب.
بار يوسف، أ. الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي. معرخوت، ٤٠١، ص ص، ١٠-١٤.
إرز، ر. (٢٠٠٦). علاقة المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. جامعة تل أبيب: مركز جافا للبحوث الإستراتيجية.
حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب.
عنبر، أ. (٢٠٠٤) إسرائيل في محيط استراتيجي معاد. هؤوماه. ١٥٥، ص ص، ٢٩ – ٣٦.
غوردون، ت (٢٠٠٧). الموساد، التحديات الجديدة. باريس.
كوهين، أ. (٢٠٠٥). التابو الأخير، سر الوضع النووي الإسرائيلي وما يجب فعله، اور يهودا: كنيرت.
كوهين، أ. (٢٠٠٠). إسرائيل والقنبلة. القدس: مؤسسة شوكن للنشر.
هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية.
مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٧). مركز هرتسليا المتعدد المجالات. هرتسليا.
صحيفة الحياة (اللندنية)
صحيفة هآرتس.
صحيفة معاريف.
صحيفة يديعوت احرونوت.
صحيفة غلوبس
قناة المنار

Bart, R. (2006).The Second Lebanon War: The Plus Column. Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment,Tel Aviv university,
Vol 9, No 3.

Ben Meir,Y.(2006). Israeli Government Policy and the War's Objectives. Strategic Assessment,
Vol 9, No 2.

Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

Burke, Anthony, "Aporias of Security", Alternatives, Vol 27. No 1. Jan-March 2002, pp 1-27.

Buzan, B. People, states, and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel. www. Asia Times.com. Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment, Vol 9, No1.

Evron, Y. (2006). Deterrence and its Limitations. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.

Feldman, S. (2000). Israel's Deterrent Power after its Withdrawal from Lebanon. Strategic Assessment, Vol 3, No 1.

Freilich, C. (2006). "The Pentagon's Revenge" or Strategic ransformation: The Bush Administration's New Security Strategy. Strategic Assessment, Volume 9, No. 1.

Heller, M.H. (2006), Hamas's Victory and Israel's Dilemma. Strategic Assessment, Vol 9, No1.

Hendel, Y. (2006). Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

Kulick, A. (2006). Hizbollah vs. the IDF: The Operational Dimension. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

Mishal, S.(2006). Hamas: The Agony of Victory, Strategic Assessment, Vol 9, No1.

Peri, Y.(2006) . Generals in the cabinet room. Washington: United States institute of peace.

Shtauber, Z. (August 2006). The Crisis in Lebanon: An Interim Assessment. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.